مجلة اللُّغة العربيَّة والعلوم الإسلاميَّة المجلد (3) العدد (9) – مارس 2024م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812–145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

سَلْبُ مَعَانِي الْأَسَالِيب وَالصِّيَغِ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ

د. إبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ
أُسْتَاذٌ مُسَاعِدٌ [مُشَارِكٌ]– قِسْمُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْعَرُوضِ
كُلِّيَّةُ دَارِ الْعُلُومِ– جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ.

Journal of Arabic Language and Islamic Science, Vol (3) Issue (9)- march2024
Printed ISSN:2812-541x. Online ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

سَلْبُ مَعَانِي الْأَسَالِيب وَالصِّيَغِ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ

د. إِبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ
أُسْتَاذٌ مُسَاعِدٌ [مُشَارِكٌ]– قِسْمُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْعَرُوضِ
كُلِّيَّةُ دَارِ الْعُلُومِ– جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ.

الْمُقَدِّمَةُ:

غيرُ خافٍ أن النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ نسق لغويٌّ فَذٌّ, لا ينفَدُ سَيْبُه, ولا يَنْضُبُ شِرْبُهَ, ليس لمعانيه انتهاء, ولا لعطائه فناء, معينُهُ ثَرٌّ, لا يبلى على كثرة الرَّدِّ, وليس بصحيح أن الدراساتِ النحويةَ الخاصة به قد نضَبَتْ؛ فما زال يُلقي ثمراتِه كل حينٍ على الباحثين فيه بإتقان, ويفيض بتجلياته الجمالية والجلالية على كل المتدبِّرين بإمعان, والمتأملين في معانيه بإنعام نظر, وإعمال فكر؛ قد أشار إلى ذلك سفيان الثوري بأنه " لَا يَجْتَمِعُ فَهْمُ الْقُرْآنِ وَالِاشْتِغَالُ بِالْحُطَامِ فِي قَلْبِ مُؤْمِنٍ أَبَدًا"(1).

إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ:

بتأمُّلٍ واصب, وتدبُّرٍ لاحب في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ ألفيتُ كثيرا ممَّا لم يُبَوِّبْه النحاة, أو ما لم يدرجوه منسوقًا ضمن أبواب النحو والصرف؛ لِكَوْنِهِ شذراتٍ مبثوثةً, رغم أنه من الأهمية بمكان؛ وذلك لقوة آصرته بالْمُعْتَقَدِ, وشدة علاقته بمسائل التوحيد, وَمتانة صلته بِالفقه وَحُدُودِ الله.

نجد بعض الأساليب النحوية الثابتة في العقل النحوي الضابط الحاكم ورادةً على معناها الأصلي في موضع, وفي آخر نجدها مسلوبة هذا المعنى النحوي القارَّ, وقد يَستعمل في موضع ما صيغةً, ثم يعدل عنها في موضع آخرَ إلى أخرى حسب مقتضيات السياق والدلالة؛ مِمَّا يجعل اللغوي في نصَبٍ وحيرة, والنحويَّ في عَنَتٍ ومشقة؛ من أجل الوصول إلى مُسَوِّغٍ أو تخريجٍ أوفقَ وتفسيرٍ أوجهَ وتأويل أنسبَ وأقربَ إلى مُراد مُنْزِلِ الكتاب– جَلَّ فِي عُلَاهُ!– وهذا النوع وفيرٌ غَزِيرٌ في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ إلى جنب ما قد ذكره الإمام علي بن أبي طالب أنه " لا ينبغي للقرآن

(1) البرهان في علوم القرآن–ج1/ ص6.

أن يُهَاجَ"[1]؛ أي لا ينبغي أن يُغَيَّرَ أَوْ يُبَدَّلَ.

في قول الله – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزُّمَرُ:55], هل يتوفر في الآية أسلوب تفضيل؛ فيكون بعض كلام الله أحسنَ من بعض؟ وهل يُحَدُّ حدَّيْن مَنْ قال لغيره: أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ؟ هل يُفاضِل المسلم بين أمرين كلاهما شرٌّ مستطير؟ أما في قولِهِ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه:﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا **وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا**﴾ [النِّسَاءُ:84] فهَلْ يُفاضل بين بأس الله وبأس أحدٍ من خلقه؟ إلى غير ذلك مِمَّا يُثِيرُهُ هذا البابُ.

إن الأساليب النحوية والصيغ الصرفية في سلب معناها سواء؛ فيقعِّدُ النحويون باستقراء اللغة, ونجد في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ ما يُفرِّغ قواعدهم من مضمونها أحيانا, بل قد نجد بعض الصيغ واردة على أصلها في موضع, وفي موضع آخر نجدها مسلوبة المعنى الأصلي, مثل صيغة [اِسْتَفْعَلَ] التي لها معنيان اثنان لدي الصرفيِّين: طلب الفعل من الغير, والتحوُّل, بيد أن النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ قد سلبها معناها إلى معنًى جديد, وذلك في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ وَاسْتَغْنَى اللَّهُ ﴾ [التغابن:6].

قد تزول تلكم الحيرة في الصيغ الحائرة بين المعنى الأصلي وسلبه, قد تزول بالاحتكام إلى السياق, سياق المقام, وسياق المقال؛ فيبدو بنصوع سبب ورود المعنى الأصلي, وتبدو الحكمة من وراء سلبه, على وجهٍ فريدٍ يزيد المتأمل يقينا بإعجاز النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ في أحرفه وألفاظه, وفي صِيَغِهِ وأبنيَتِه وأساليبه, وفي حركاته وسكناته.

أَهَمِّيَةُ الْبَحْثِ:

تكمن أَهَمِّيَةُ هَذَا الْبَحْثِ فِي أُمُورٍ أَهَمُّهَا مَا هُوَ آتٍ:

(1) التمهيد, لابن عبد البر–ج8/ ص297.

أَوَّلًا: أن معاني الصيغ والأساليب التي يرومها البحث بالمعالجة ترتبط بأمور العقيدة والفقه؛ فيجب حل إشكالها والوصول إلى كلمة سواء فيها.

ثَانِيًا: عدم معالجتها يؤدي إلى شبهة التعارض بين آي الذكر الحكيم, أو إلى التشكيك فيه من قِبَلِ المعترضين أو منَ المغرضين.

هَدَفُ الْبَحْثِ:

يهدف البحثُ إلى إظهار وجوهٍ دلالية من الإعجاز القرآني عن وعيٍ واقتدار, لا عن عِيٍّ وافْتِقَارٍ, وبيان أن لغة النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ تعلو فوق قواعد النحويين الحاكمة وقوانينهم الضابطة, وأن فيها ما ندَّ عن جهود النحاة, وفيها ما لم يُبَوَّب لديهم في أبوابهم النحوية والصرفية.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ:

يعتمد البحثُ منهجَ الاستقراءِ شِبْهِ التَّامِّ, ثم الانتقاء منه بما يكفي لتبيان الفكرة وتوطيدها من خلال المنهج الوصفي التحليلي, لِإِبْدَاءِ مَقْدِرَةِ مُفَسِّرِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ على الإتيان في مجال الدلالة بما لم يأت به النحاة والبلاغيون ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا؛ لنخرج بنتائجَ يُمْكِنُ الِاتِّكاءُ عَلَيْهَا, وَالْحُكْمُ مِنْ خِلَالِهَا. أما الترجيح فلست بِمُرَجِّحٍ فيما ذهبتُ إليه في هذا البحث إلا ما يقوِّيه المقام, ويُوافقه المعنى العربيَّ, والإعرابيَّ, والبيانيَّ, وَالتَّفْسِيرِيُّ.

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

أمَّا عن الدراسات السابقة فقد دارتْ دراساتٌ كثيرة جدًّا حول الأَبْنِيَةِ وَالصِّيَغِ وَالْأَسَالِيبِ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ؛, بيد أنه – في مَبْلَغِ علمي– لا تُوجد دراسةٌ خاصَّةٌ حول سلب الصيغ والأساليب معانيَها الأصلية, وبخاصة حول أفعل التفضيل, وصيغة [اِسْتَفْعَلَ] الصرفية. أما الدراسات التي تحمل عنوان [السلب]؛ فإن ثمة اختلافا بَيِّنًا بينَ مقصود بحثي من مصطلح السلب, وبين المصطلح ذاته في تلكم الدراسات؛ إذ إن مقصود البحث هو عدم فاعلية المعنى القارِّ للصيغ والأساليب لدى النحويين والصرفيين, وعدم مجيئها على معنى من المعاني المعروفة لها والتي منها

السلب. أما السلب لديهم فمثل مادة الفعل [عجم] التي تفيد الإبهام, فتُزاد الهمـــزة [أعجم] فتفيد سلب المعنى وإزالة الإبهام. ومن تلك الدراسات:

1- السلب ومظاهره في العربية: دراسة تطبيقية على رواية شجرة البؤس, د. علاء إسماعيل الحمزاوي- قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعـــة المنيـــا, وهو بحث في اثنتين وثمانين ورقة.

2- سلب في صيغ الأفعال الزوائد (دراسة تطبيقية على ألفـــاظ الـــوحيين). مقال في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود- فرع جامعة الأزهر.

3- بحث الدلالة على السلب في الصيغ الفعلية دراسة تحليليـــة, أ.د. عبـــد الكريم جبل- مجلة كلية دار العلوم – القاهرة.

4- اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية, ريـــاض يـــونس خلـــف الجبوري, هاني صـــبري اليـــونس- العـــراق- جامعـــة الموصـــل- 1426هـــ= 2005م.

بِنَاءُ الْبَحْثِ وَهَيْكَلُهُ:

قَدْ تَأَلَّفَ الْبَحْثُ مِنْ مَبْحَثَيْنِ وَاقِعَيْنِ بَيْنَ مُقَدِّمَةٍ وَخَاتِمَةٍ وَثَبَتٍ بِأَهَمِّ الْمَصَـــادِرِ وَالْمَرَاجِعِ. وَلَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَنْسُوقًا – بعد المقدمة- عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

1- **الْمُقَدِّمَةُ:** تَنَاوَلَتْ أَهَمِّيَّةَ الْمَوْضُوعِ, وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَخُطَّتَـــهُ، وَأَهْدَافَـــهُ الْمَرْجُوَّةَ، وَمَنْهَجَهُ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ عَلَيْهِ- إِنْ وُجِدَتْ.

2- **التَّمْهِيدُ:**{ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الوُجُوهِ الإِعْرَابِيَّةِ }.

3- **الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ**:{ سَلْبُ أَسْلُوبِ التَّفْضِيلِ مَعْنَاهُ }.

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

[أ] الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ:{ أَدِلَّةُ الْمَانِعِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ }.

[ب] الْمَطْلَبُ الثَّانِي: :{ أَدِلَّةُ الْمُجِيزِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ }.

[ج] الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ:{ أَدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ: مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ }.

4- **الْمَبْحَثُ الثَّانِي**:{ سَلْبُ الصِيغَةِ مَعْنَاهَا }.

5- **الْخَاتِمَةُ:** خُتِمَ الْبَحْثُ بِذِكْرِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَاتِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالِ مَبْحَثَيْهِ.

رَبِّ يَسِّرْ، وَأَعِنْ، وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ يَا كَرِيمُ!

التَّمْهِيدُ

التَّرْجِيحُ بَيْنَ الوُجُوهِ الإِعْرَابِيَّةِ

لَا جَرَمَ أنَّ القرآنَ حَمَّالٌ ذُو وجوهٍ، ومعانيه ثلاثة أنواع: توحيدٌ, وقصصٌ, وأحكامٌ, فلا يسدُّ التوحيدُ مَسَدَّ القصص, ولا تسدُّ القصصُ مَسَدَّ الأمر والنهي, ولا الأمر والنهي مَسَدَّ القصص, فلا يقوم واحد منهم مقام الآخر, ولا يسد مسده.

إنَّ في الطبيعة الاحتمالية لِلُغَةِ القرآن لَتأكيدًا على هامش الحرية الاجتهادية في النص؛ أي حيث يكون النص القرآني محتَمَلًا في دلالته؛ فإن هذا التحمُّلَ يفسح المجال لتفاعلات متنوعة مع النصوص القرآنية التي بينها بِنيَةٌ نصيةٌ مشترَكة، إذ إن ثمة فروقا في المعنى والدلالة بين تلك الآيات، نظرا لترجيح وجهٍ نحويٍّ على آخرَ، وذلك يتجلى لمن كان بصيرا بالعلل، خبيرا بغوامض المسائل. وذلك شريطة ألا يصادم أصول التأويل في مستوَيَيِ البنيةِ التركيبيةِ والدلاليةِ للنصِّ؛ حتى لا يبدوَ الترجيحُ بعيدًا عن دلالات النصوص وحدودها اللغوية.

أحرص هنا في هذا التأمُّلِ على النُّقول عن السابقين؛ فإن في ذلك توضيحا لدور الوِعاء التأويلي لألفاظ القرآن الكريم، كما أحرص على تقريب الأدلة، وتحقيق القواعد مع الاستنباط، وتفريق الملتبس من التوجيهات والتعليلات والأقوال، وبيان المبهم من وجوه النظر، والأَوْلَى والصواب. والترجيح بين التوجيهات والمذاهب والتأويلات، وإبداء الأسلم والأقرب، والأرجح من غيره، أو ما هو قريبٌ منه، مع الحذر عما يوجب سوء الفهم لمراد النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ.

ذلك, وإن الميزان في الترجيح يلتمس ما هو مقرر في الأصول بأنه" **إذا اختلف نصان وجب الجمع بينهما- إن أمكن- وإن لم يمكن وجب الترجيح**"[1], كما اتفق الأصوليون- أيضا- على " إثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة إذا لم يمكن

(1) الفواكه العذاب-ج2/ ص432,ج5/ص56.

الجمع, وأنه لا يصح إعمالُ أحد دليلين متعارضين جزافا من غير نظر في ترجيحه على الآخر"[1].

كذلك يجب أن لا يكون الباحث من المتكلفين في التقدير والتأويل، بل يجتهد في الحمل على القواعد النحوية المتعارف عليها، أو على ما وافق ظاهرُهُ القواعدَ النحويَّةَ المشهورة؛ فعلى الْمُرَجِّحِ أن يُعَوِّل على ما عوَّل عليه أبو حيان بأن رأي من لم تكن قدمه راسخة في علم النحو غيرُ مفروضٍ، بل مردود مرفوض, فذكر معقبا على فَهْمٍ للزمخشري بأنه" مذهب مردودٌ في علم النحو"[2]؛ ومن ثم فإني لا أذهب ألبتة مع من يرى أن المجتهد في الشرع لا يضره عدم رسوخه في النحو[3]. وقد كان لهذا الترجيح بين الوجوه الإعرابية في النص القرآني طرقٌ معروفة, وتَخِذَ أئمة المعربين لذلك أدوات تتواءم مع طبيعة النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ
سَلْبُ أُسْلُوبِ التَّفْضِيلِ مَعْنَاهُ

مِهَادٌ:

إنَّه قد بات معلوما من النحو بالضرورة أن **أفعل في أسلوب التفضيل** تقتضي المشاركة بين الْمُفَضَّلِ والْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ فيما فيه التفضيلُ، إلَّا إنَّ الْمُفَضَّلَ أكثرُ فيه, وأفضلُ من الْمُفَضَّلِ عليه. وفي هذا يفترق أسلوب التفضيل عن أسلوب التشبيه عند البلاغيِّين؛ حيث إن الصفة المشتركة يجب أن تكون أوضح وأظهر وأمكن في المشبَّهِ بِهِ. وما سلف عن أفعل التفضيل قد قرَّره مكِّيٌّ " إنما يأتي [أفعل] أبدًا في التفضيل بين شيئين في خير أو شر وفي أحدهما من الفضل أو من الشر ما ليس في الآخر, وكلاهما فيه فضل أو شر, إلا أن أحدهما أكثر من الآخر فضلا أو شرا"[4].

---

(1) الموافقات–ج4/ ص122* توجيه النظر إلى أصول الأثر– ج1/ ص526.

(2) تفسير البحر المحيط– ص4/ ص389.

(3) يُنْظَرُ: المستصفى– ص345* روضة الناظر وجنة المناظر– ص354.

(4) مشكل إعراب القرآن–ج2/ ص520.

هذا ما قد تواطأ عليه النحويون, بيد أنَّ النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ فيه آياتٌ بيناتٌ قد ورد فيها أسلوب التفضيل, ولا يمكن أن يكون ثمة وجهٌ للتفاضل بين الْمُفَضَّلِ والْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ فيما فيه التفضيلُ, ولا مُسَوِّغَ للتماثل ولا للمشاكلة, وإذن فإن صيغة التفضيل في تلكم الآيات البيِّنَاتِ فيها إشكال كبير يتمثل في سلبِ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ تلك الصيغَةِ في هذا الأسلوب معناها, وهذا المسلك من الأهمية بمكان؛ لكونه يتصل بآصرة قوية بمسائل العقيدة ومفردات التوحيد, وبعلاقة متينة بمسائل الفقه, ومن ثم فهو بحاجة إلى مناقشة ومثاقفة وترجيح لإزالة ذلك الإشكال.

أدلل على ذلك هنا **بأسلوب التفضيل**, من خلال معالجة نمطينِ أو نسقَيْنِ اثنين لهذا الأسلوب: أحدهما يتصل بالعقيدة والتوحيد, والآخر يتصل بفقه الحدود, وفقه اختيار أخفِّ الضَّرَرَيْنِ وأهونِ الشَّرَّيْنِ.

النَّسَقُ الْأَوَّلُ: مَا يَخُصُّ مَسَائِلَ التَّوْحِيدِ

إن ثمة مسألةً عَقَدِيَّةً تتصل بكلام الله– جَلَّ فِي عُلَاهُ!– الذي أنزله في كتابه العزيز, يبعثها قولُ اللهُ – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَاتَّبِعُوا **أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ** مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الزُّمَرُ:55]. من أفعل التفضيل [أحسنَ] يتبادر سؤال مفاده: هل يعني أسلوب التفضيل في قولِه:﴿ وَاتَّبِعُوا **أَحْسَنَ** مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ أن كلام الله يتفاضل بعضُه على بعض, أو أن بعض كلام الله أحسنُ من بعض؛ فنتَّبِع الأفضل, ونترك المفضول؟

ليس لسؤال السائل جوابٌ مجموع في باب من أبواب النحو, وإنما هو شذرات متناثرة من الآراء المبثوثة في كتب اللغويين والنحويين والمفسرين والمعربين والقراء والفقهاء, وفي كتب العقيدة والكلام, فاجتهد البحث في التنقيب عنها, وقام بتمحيصها والتحصُّن بها, فرغم أن للبحث اجتهادَه ورؤيتَه, إلا إنَّ الكلام في كتاب الله – عَزَّ, وَجَلَّ!– يجب أن يكون دقيقا بميزان واحترازٍ.

النَّسَقُ الثَّانِي: مَا يَتَّصِلُ بِفِقْهِ الْحُدُودِ

جاء في أحشاء المصنفات الفقهية مسألتان فقهيتان متصلتان بتوجيه أفعل التفضيل بالإعمال أو بالسلب, الأولى خاصة بإقامة حدِّ القذف بالزنا من عدم إقامته, والثانية خاصة من الزواج من المشركين, والمسألتان مبنيتان على تفسير أسلوب التفضيل, فمن لم يسلُبْها معناها قال بإقامة الحدِّ, ومنْ سَلَبَهَا معناها على الوجه الذي قد سلف إيضاحُه من نماذج لا يكون ثَمَّةَ إقامةٌ لِلْحَدِّ.

أما تكييف المسألة الأولى فقهيًّا فمفاده: إذا خاطب إنسانٌ شخصا آخر مستخدما أفعل التفضيل, فقال له:[أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ], أو [زَنَى فُلَانٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ], أَيُقَامُ حَدُّ الْقَذْفِ على القائل أم لا؟ وإذا لَزِمَ الْحَدُّ واسْتَوْجَبَ أَيُقَامٌ عليه حَدٌّ واحدٌ أم يُقَامُ عَلَيْهِ حَدَّانِ؟ أما المسألة الثانية فتكييفها سيأتي في موضعه– إن شاء الله!.

إن ثَمَّةَ اتجاهين رئيسيْنِ أو فريقَيْنِ أساسَيْنِ حول النسقَيْنِ السالفَيْنِ؛ التوحيد والفقه:

الفريق الأول: يمنع التفاضل في مثل هذه المسائل الشائكة والقضايا الشائقة, ويرى أن كلام الله لا يفضل بعضه بعضا, ويذهب إلى إمكانية تفريغ أسلوب التفضيل من معناه؛ وذلك بسلب معنى التفاضل من [أَفْعَلِ] التفضيل, وتأويلها حسب سياقها, وله ما يقرب من هذا في مسائل الفقه المبنية على هذا الباب.

الفريق الثاني: يرى أن ثمة تفاضلا بين كلام الله, فبعضه أحسن من بعض, مسترشدا بالعقل والنقل معًا في تلكم القضايا العقدية والفقهية, وفي ديدبان هذا الاتجاه وطليعته من اللغويين والمفسرين والفقهاء شيخ الإسلام ابن تيمية.

ذانِكَ اتجاهان اثنان, ولكلَيْهِمَا جوابٌ واستدلال, وللبحث مناقشة وترجيح واستشكال, يستبين ذلك كلُّه فيما هو آت من مطالبَ ثلاثةٍ:

[أ] الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ:{ أَدِلَّةُ الْمَانِعِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ }, وَفِيهِ نَسَقَانِ:

النَّسَقُ الْأَوَّلُ: مَسَائِلُ التَّوْحِيدِ.

النَّسَقُ الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْفِقْهِيَّةُ.

[ب] الْمَطْلَبُ الثَّانِي: :{ أَدِلَّةُ الْمُجِيزِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ }.

[ج] الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ:{ أَدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ: مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ }.

أودُّ أن أقرر في مستهلِّ تلكم المطالبِ ثابتَيْن اثنين يُزيلَان الحيرة والارتياب:

أَوَّلًا: المقرر لدى أهل السنة والجماعة أن " كلام الله غير مخلوق"[1]؛ ومن ثَمَّ فإن القول بأن القرآن العربي لم يتكلم الله به, بل هو مخلوق, خلقه الله في الهواء, أو أحدثه جبريل أو النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– فيه خروجٌ عن الملة.

ثَانِيًا: نؤمن بأن القرآن كله كلام الله, وكلام الله أفضل من كل كلام, وأن خير الكلام كلام الله, وأنه لا أحسن من الله حديثا, ولا أصدق منه قيلا. وأما تفضيل بعض كلام الله على بعض بل تفضيل بعض صفاته على بعض فطريق إقراره الوحيانِ والأحكام الشرعية والآثار السلفية والشواهد الشعرية, فالرائد هنا هو الدليل, لا ما يراه العقل, ومن أخطأ بعقله عامدا مع وجود الدليل الشرعي واللغوي ففقد خسر, ومن أخطأ غير عامد فهو دائر بين الأجر والأجرين.

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: أَدِلَّةُ الْمَانِعِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ

يستدل هذا الاتجاه على سلب أسلوب التفاضل معناه الأصليَّ بآيات قرآنية وشواهد شعرية, يوجِّه فيها صيغة [أفعل] إلى معانيَ أخرى يقتضيها السياق؛ بغيةَ أن يدرؤوا عن كتاب الله العزيز تلك الشبهةَ, ويدفعوا عنه تلك الإشكالية؛ تنزيهًا لكلام الله وإجلالا وتقديسا.

أَدِلَّةُ النَّسَقِ الْأَوَّلِ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ:[أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ]

قالَ اللهُ – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:14], فهل من خالقٍ غيرُ الله؛ حتي يكونَ [أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ]؟. قد ذكر الله ذلك على سبيل الرد عليهم والإنكار لقولهم: إن معه خالقا غيره، لا أنه أثبت معه خالقا غيره, وذلك أن لفظة أفعل في كلام العرب يُراد بها " إثباتُ الحكم لأحد

(1) فتح الباري–ج6/ ص410.

المذكورين, وسلبُه مِنَ الآخَرِ مِنْ كلِّ وَجْهٍ، فكذلك أثبت الخلق له, وأنه هو المنفرد به دون غيره"[1].

الدَّلِيلُ الثَّانِي:[هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ]

إن موقف نبيِّ اللهِ لوطٍ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ!– من شذوذ قومه يجمع أنواعا من الاستعطاف؛ إذ خاطبهم بخطاب الناصح المشفق تلطُّفًا بهم, وتعطُّفًا عليهم, يُرشدُهم إلى غشيانِ بناته, وناشدَهم الرحمَ ألا يُخزوه في ضيفه, فقالَ اللهُ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ [هود:78]؛ أي أُحلُّ لكم مِمَّا تُريدون, وأَنْزَهُ, ومعنى " التطهُّرِ التنزُّهُ عمَّا لا يُحِلُّ"[2], والمراد أنَّهن " أنظفُ فعلًا, وأقلُّ فُحْشًا"[3].

إن جملة ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ هي تعليلٌ لِعَرْضِ نبيِّ الله لوطٍ بناتِهِ على قومِهِ – وهو يُناظرهم– من أجل الزواج منهنَّ لَمَّا جاءه الفُسَّاقُ منهم يُراودونَه عن ضيفَانِهِ ظانِّين أنهم غِلمانٌ, ولسانُ حاله أنا أفدي أضيافِي, وأقِيهِم منكم بهِنَّ, بيد أنهم ردُّوا عليه بتهكُّمٍ واستهزاء وسخرية:﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُم إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النَّمْلُ:56].

المعنى الأقرب إلى المراد في قوله– تَعَالَى!:﴿ هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ أَنَّهُنّ حلالٌ لكم تزويجًا, يَحُلْنَ بينكم وبين ما تُرِيدُونَهُ من إتيانِكُمُ الذُّكْرانَ من العالمين, ويعصمْنَكم من اقتراف تلك الفاحشة النكراء؛ ومن ثمَّ فإن **اسم التفضيل هنا " مسلوب المفاضلة, قُصِدَ به قُوَّةُ الطهارة"**[4], فرغم توافر جميع شروط صياغة التفضيل منه إلا أنه مسلوب المفاضلة؛ إذ إنَّ التفاضل يكون بين أمرين اشتركا في صفة, بيد أن أحدهما قد زاد على الآخر في تلكم الصفة؛ ولا يُعقَلُ أن تكون المفاضلة بين الشيء ونقيضه,

(1) موسوعة أقوال الدارقطني– ص58.

(2) تفسير القرطبي–ج9/ ص76.

(3) تفسير البيضاوي [أنوار التنزيل وأسرار التأويل]–ج3/ ص248.

(4) تفسير التحرير والتنوير–ج12/ ص127.

بين الفضيلة والرذيلة, بين الطُّهْرِ والْعُهْرِ, بين الحسنات الحميدة والفعلات القبيحة؛ فأيُّ طهارةٍ في نكاح الرجال وإتيانهم من الأدبار؟!.

فالوجه الأظهرُ- لدَيَّ- هو أنه ليس ألف [أطهر] للتفضيل؛ لأنه لو كان للتفضيل فإنه – كما أسلفتُ- يقتضي كون العمل الذي يطلبونه طاهرا, ومعلوم أنه فاسدٌ, ولأنه لا طهارة في نكاح الرجل. **فصيغة أفعل مسلوبة التفاضل أمر سائغ جائز في كلام العرب**, وهو جارٍ مجرى قولنا: الله أكبر، فهل يكابر اللهَ أحدٌ؛ حتى يكون هو أكبر منه؟ وإنما المعنى: الله كبير؛ ومن ثَمَّ فقد ذهب الشوكاني إلى أنه " ليس في صيغة [أطهر] دلالة على التفضيل"[1], وقد أكَّد ذلك صاحب المنار بأن المعنى هو " أن الاستمتاع بهن بالزواج أطهرُ من التلوُّثِ برجس اللواط ; فإنه يكبح جماح الشهوة مع الأمن من الفساد، **وصيغة التفضيل هنا للمبالغة في الطهر**, فلا مفهوم لها"[2]؛ أي أن أفعل التفضيل هنا على غير بابه.

هذا رغم أن الميداني- بعدما أفاض في الأحوال الثلاثة لِأَفْعَلِ التفضيلِ- قد أورد الآية السالفة على أنها من باب أفعل التفضيل من النوع الأول المقرون بحرف الجر [مِنْ], غير أنه قد حُذِفَ حرفُ الجرِّ؛ لدلالة الحال عليه, فقال:" هن أطهر لكم؛ أي من غيرها"[3].

ألفت إلى أن في الآية الكريمة **سلبًا آخرَ لمعنى الصيغةِ**, وعدولًا عن الأصل- غير صيغة أفعل- إذ إن لوطا " لم تكن له إلا ابنتان"[4], هما " زنتا, وزعورا، وإطلاق لفظ البنات على البنتين لا يجوز؛ لما ثبت أن أقل الجمع ثلاثة"[5].

بهذا يكون النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ قد عدل عن المثنَّى, وعَبَّر عنه بالجمع في [هَؤُلَاءِ بَنَاتِي- هُنَّ]. فيكون تفسير هذا العدول بأنه قد " كنَّى ببناتِه عن نسائهم"[1],

(1) فتح القدير-ج2/ ص514.
(2) تفسير المنار-ج12/ ص111.
(3) مجمع الأمثال-ج1/ ص79.
(4) تفسير سفيان الثوري- ص131.
(5) التفسير الكبير-ج18/ ص27.

فقد " أمرهم لوط أن يتزوجوا من النساء"[2]؛ أي أنه " عرض عليهم نساءَ أُمَّتِه"[3]؛ إذْ إنَّ " نَبِيَّ كلِّ أمةٍ مثلُ الوالدِ لأولاده في الشفقة والنصيحة"[4], وقد جاء " في بعض القراءة:[النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ]"[5], **وهذا ما أرجِّحُه من بين الأقوال**, وهي قراءةُ أُبَيٍّ[6]– رَضِيَ اللهُ عنهُ!– ويمكن أن يكون قد " خاطب بذلك أكابر القوم, وعَرَضَ عليهم بناتِه, لا أهل قريته كلهم؛ فإنه محال أن يعرض بناتٍ له قليلة على الجمِّ الغفير"[7]. أما نساء أمته ففيهن غُنْيَةٌ للجميع, وكفاية للكلِّ.

مما يتصل بالعدد – أيضًا– لفظ [ضيف] الذي " للواحد, وللاثنين، ولأكثرَ من ذلك"[8]؛ لأنه " في الأصل مصدرٌ, ويجوز فيه التثنيةُ والجمع"[9].

ثمة أمر آخر في الآية الكريمة قد أورده سيبويه, هو أن رجلًا من أهل المدينة " قرأ { هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ }؛ فنصبَ"[10]؛ أي أنه نصب [أَطْهَرَ], وقد " جعلوه حالًا، يعنى أطهر"[11], والضمير [هُنَّ] عمادٌ, أو ضمير فصل, كما ذكر مكي أنه " جعل [هُنَّ] فاصلة, وهو بعيد ضعيف"[12], ويُعَدُّ لحنًا فاحشا, وإنما هي

---

(1) لسان العرب–ج14/ ص90.

(2) تفسير الصنعاني–ج2/ ص306.

(3) الإشراف في منازل الأشراف– ص318.

(4) تفسير القشيري المسمى لطائف الإشارات–ج2/ ص52.

(5) تفسير الطبري–ج12/ ص85. والآية:﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب:6].

(6) تفسير السمعاني–ج2/ ص447.

(7) المفردات في غريب القرآن– ص63.

(8) تفسير ابن زمنين–ج2/ ص302.

(9) إعراب القرآن–ج2/ ص296.

(10) كتاب سيبويه–ج2/ ص397.

(11) مجالس ثعلب– ص43, 359.

(12) مشكل إعراب القرآن–ج1/ ص371.

قراءة ابنِ مرْوَانَ الذي نَعتُوه بأنه قد تربَّع في لحنه, وأنه " لم يكن له علمٌ بالعربية"[1]؛ ومن ثمَّ فإنه لا يجوز أن يكون المضمر [هنَّ] ضميرَ فصلٍ؛ لأنّ " الفصل مختصٌّ بالوقوع بين جزأَيِ الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال"[2]. أما قراءة عامة القرَّاء فهي " برفع [أطهر]؛ على أنْ جعلوا هُنَّ اسمًا, وأطهرَ خبرَه"[3]. خبرَه"[3].

هنا **سؤال مهم لتمام الفائدة:** كيف يعرض نبي الله لوط على قومه- وهم غير مسلمين- أن يتزوجوا من النساء المؤمنات من أمَّتِهِ؟ أو كيف يزوجهم ببناته مع كفر قومه وإيمان بناته؟ وجواب ذلك أحد المعاني ممَّا يأتي:

1- هؤلاء بناتي إن أسلمتم؛ أي أنَّه " عرض التزويج عليهم من بناته إنْ أسلموا"[4].

2- كان جائزًا في ملتهم أن يتزوج الكافرُ المسلمةَ؛ ولذلك قال لهم:" إني أزوِّجُكم بناتي هنَّ أطهر لكم من الحرام, وكان النكاح بين الكافر والمسلم جائزا"[5], وذلك " كما زوَّج النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- بِنْتَيْهِ من عتبةَ بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع قبل الوحي, وكانا كافرَيْنِ"[6], وكان هذا في صدر الإسلام جائزا حتى نُسِخَ.

3- لم يعرض عليهم بناتِه, ولا بناتِ أمَّتِه, وإنما قال لهم هذا؛ لينصرفوا"[7]. لينصرفوا"[7]. وهذا الرأي مرجوح عندي.

---

(1) المقتضب-ج4/ ص105.

(2) الكشاف-ج2/ ص391.

(3) تفسير الطبري-ج12/ ص85.

(4) الهداية الى بلوغ النهاية-ج5/ ص3443.

(5) تفسير السمرقندي-ج2/ ص164.

(6) الكشف والبيان [تفسير الثعلبي]-ج5/ ص181.

(7) يُنْظَرُ: معاني القرآن, للنحاس-ج3/ ص368.

4- أنه قال ذلك ترغيبا في الحلال, وتنبيها على المباح, ودفعا للبادرة, من غير بذل نكاحهن, ولا بِخِطْبَتِهِنَّ[1]؛ أي أنه " قال هذا على طريق الدفع، لا على طريق التحقيق، ولم يرضَوْا هذا القولَ؛ لأنه كان معصومًا من الكذب"[2], فكان عرضه كعرض " سليمان- صلَّى اللهُ عَلَيْهِ, وَسَلَّمَ!- على المرأتين أن يُشَقَّ الولدُ المختصم فيه؛ لاستخراج الحق، ولعلمه أن بناتِه ممتَنَعٌ منالُهُنَّ، ولا حقَّ لهم فيهِنَّ، والمقصود الأعظم دفعُ هذه الفاحشةِ الكبرى"[3].

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: صِيغَتَا [خَيْر, وَشّر]

هما صيغتا تفضيل متقابلتان, قد جاءتا في مواضعَ كثيرة من آي الذكر الحكيم مسلوبَتَيِ معنى المفاضلة والتماثل والمشاكلة. أما إفادة لفظة [خير, وشر] معنى التفضيل فقد أشار إليه ابن مالك في الكافية [الرَّجَزُ]:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ خَيْرٌ وَشَرّْ عَنْ قَوْلِهِمْ أَخْيَرُ مِنْهُ وَأَشَرّْ[4]

لفظة [خير, وشر] كلتاهما تأتي صيغة تفضيل, والأصل فيهما هو الأخير والأشر, إلا إنه قد حذفت الألف منه؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال, ومنه قولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ [الْقَمَرُ:26], ففي هذه الآية الكريمة وأمثالها في القرآن إشكالٌ مفادُهُ جعلُها أفعلَ تفضيل.

أَوَّلًا: صِيغَةُ [خَيْر] [5]:

---

(1) النكت والعيون تفسير الماوردي-ج2/ ص488.

(2) تفسير السمعاني-ج2/ ص447.

(3) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان- ص386.

(4) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب -ج2/ ص500.

(5) قد وردت لفظة [خير] مفردة وجمعا نكرة ومعرفة 170 مرة, منها 42 مرة لم تكن في أسلوب تفضيل, أما ما جاء منها أفعل تفضيل فهو 128 مرة. وقد جاءت مادة [خير] في أربعة مواضع من القرآن ليست بمعنى الخيرية, بل من الاختيار أو التخَيُّر, المواضع الأربعة هي: (1) قَولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ

جاء عن أهل التفسير " أن الخيرَ في القرآن على اثنين وعشرين وجهًا.. الثاني والعشرون: الخير الذي هو ضِدُّ الشَّرِّ. ومنه قوله- تعالى!:﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾"[1][آل عمران:26], بيد أن من المواضع التي وردت فيها صيغة [خَيْرٌ] للتفضيل, وَيُعْنَى بها البحث ما يأتي:

الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ: قالَ اللهُ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ** ﴾ [الصافات:62], الهمزة في [أَذَلِكَ] للتقرير؛ [ذَلِكَ] اسم إشارة إلى نعيم الجنة؛ فيكون المعنى " المراد بالآية تقريرَ قريش والكفار"[2], وكذلك حملهم على إقرار مدخولها, ويُعَدُّ هذا السؤال التقريري " من بديع التخلص, فإنه- سبحانه!- خَلَصَ من وصف المخلصين وما أعدَّ لهم إلى وصف الظالمين وما أعد لهم"[3], والمعنى الظاهر المتبادر: أَنَعِيمُ أهلِ الجنة الذي أعدَّه الله للمؤمنين من اللذة والنضرة والحبور والمآكل والمشارب والمعايش- ولهم من وراء ذلك ما تقصُر عنه الأفهامُ[4]- خَيْرٌ نُزُلًا أمْ مَا أعدَّه الله لأهل الجحيم من الألم والغمِّ من شجرة الزقوم المرة الخشنة المنتنة مؤلمة التناول صعبة الابتلاع؟

لا جَرَمَ أن [خَيْر] اسمُ تفضيل، وأصله [أَخْيَرُ], بوزن اسم التفضيل أفعل, وقد " حُذِفَتِ الهمزة؛ لكثرة الاستعمال"[5], بيد أنه لا يمكن أبدا أن يكون في النار **خيرٌ؛ فالتفاضل هنا ليس على بابه**, أو أن صيغة [أفعل] قد سُلِبَ منها معنى

أَمْرِهِمْ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الْقَصَصُ:68]. (2) قَولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ:36]. (3) قَولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾ [الْوَاقِعَةُ:20]. (4) قَولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [الْقَلَمُ:38].

(1) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر- ص285, 289.

(2) تفسير الثعالبي-ج4/ ص19.

(3) البرهان في علوم القرآن-ج1/ ص44.

(4) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد -ج5/ ص234.

(5) تفسير التحرير والتنوير-ج18/ ص335.

المفاضلة؛ إذ إنه من المعلوم " أنه لا نسبة لأحدهما إلى الآخر في الخيرية, إلا أنه جاء هذا الكلام، إما على سبيل السخرية بهم, أو لأجل أنَّ المؤمنين لَمَّا اختاروا ما أوصلهم إلى الرزق الكريم، والكافرين اختاروا ما أوصلهم إلى العذاب الأليم, فقيل لهم ذلك؛ توبيخاً لهم على سوء اختيارهم"(1)؛ ومنْ ثَمَّ فإنَّ النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ قد " عادل بين ما لا معادلة بينهما بِوَجْهٍ"(2)؛ إذ لا يُوجَدُ " اشتراكٌ بينهما في الخيرية. والمراد تقرير قريش والكفار وتوقيفهم على شيئين, أحدهما فاسد. ولو كان الكلام استفهاما حقيقة لم يَجُزْ؛ إذ لا يَتَوَهَّمُ أحدٌ أن في شجرة الزقوم خيرا؛ حتى يعادلَ بينهما وبين رزق الجنة"(3).

الوجه الأولى والأوفق هنا أن اسم التفضيل " خير وارد على سبيل التهكم والاستهزاء بهم"(4), وأنه مفرَّغٌ من إرادة معنى المفاضلة, مسلوبٌ من معنى المماثلة, أكَّد ذلك صاحب روح المعاني, فقرَّر أن " معنى التفاضل بين النزلين التوبيخ والتهكم, وهو أسلوب كثير الورود في القرآن, والحملُ على المشاكلة جائز"(5).

الْمَوْضِعُ الثَّانِي: قال الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه**!:﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾** [فُصِّلَتْ:40], لا يمكن أن يكون تفاضل بين الوعد والوعيد, الوعد بالأمن في الجِنَانِ, والوعيد بالفزع في النِّيرَانِ.

الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: قال الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه**!:﴿ قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا ﴾** [الْفُرْقَانُ: 15], والمعنى أن الله – جلَّ جَلَالُهُ!- لما ذكر هول عذاب النار وشدتَه وفظاعتَهُ قال: أذلك العذابُ خيرٌ أم جنَّةُ الخلدِ؟ فالاستفهام هنا على سبيل التقريع والتوبيخ؛ إذ لا يخفى أن عذاب النار شرٌّ مَحْضٌ لا

(1) التفسير الكبير-ج26/ ص123.
(2) نظم الدرر-ج6/ ص314.
(3) تفسير البحر المحيط-ج7/ ص348.
(4) تفسير حقي-ج11/ ص488.
(5) روح المعاني-ج23/ ص95.

يُخالطه خيرٌ ألبتةَ. فليست [خير] تدلُّ على الأفضليَّة, بل هي على ما جرت عادة العرب في بيان فضل الشيء وخصوصيته بالفضل دون مقابله.

الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ: قال الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ** ﴾ [النَّمْلُ:59], فلا يمكن أن يكون ثمة مفاضلة بين الله – جلَّ في عُلَاهُ!– وبين شركائهم من الحجر والبشر.

الْمَوْضِعُ الْخَامِسُ: قال الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِيْ هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [النحل:30], فصيغة [خَيْر] ليست تدل هنا على الأفضلية، بل هي على ما جرت به عادة العرب في بيان فضل الشيء، وخصوصيته بالفضل دون مقابله.

مما يؤكد ذلك المعنى, ويقرره, ويبين سلب معنى التفاضل من الصيغة قول حسانَ بنِ ثابتٍ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– في دفاعه عن حبيب الحق وسيد الخلق الرسول المصطفى والنبي المجتبى– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ![الوَافِرُ]:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَـهُ بِكُـفْءٍ فَشَـرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَـا الْفِـدَاءُ[1]

الْمَوْضِعُ السَّادِسُ: قال الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ**﴾ [الْقَمَرُ:43], أيٌّ تباين وافتراق بينكم وبين من تقدم من الأمم حتى يُسَوِّغَ لكم أنْ ترتكبوا مُرْتَكَبَهُمْ, وتظنوا أنكم فائزون بعظيم الجزاء, فذكر لهم للإرشاد حكايةَ الأمم الهالكة عند تكذيبها, كل أمة على حدةٍ بأعظم إيجاز, وأجزل إيراد, وأفخم عبارة, وألطف إشارة, وذلك ديدنُ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ كلِّه, فقد " قام على رعاية حال المخاطبين؛ فتارة يشتد, وتارة يلين, تبعا لِمَا يقتضيه حالُهم سواء منهم مكيُّهم وَمَدَنِيُّهُمْ, بدليل أنك تجد بين ثنايا السور المكية والمدنية ما هو وعد ووعيد, وتسامح وتشديد, وأخذٌ وردٌّ, وجذبٌ وشدٌّ"[2]؛ فكم أهلك الله أقواما كانوا أحسن أثاثا ورئيا؛ أحسن متاعا وأبهى مرْأًى ومنظرا؛ لذا فإن معنى الآية الكريمة " أكفارُ أمةِ

(1) ديوان حسان بن ثابت– ص3.

(2) مناهل العرفان في علوم القرآن–ج1/ ص149.

محمدٍ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- خيرٌ من كفار الأمم الخالية, أليس أهلكتُهم بالعذاب بتكذيبهم الرسل، فلستم خيرا منهم إن كذَّبْتُمْ محمدا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- أن يهلككم بالعذاب, ألكم براءة من العذاب في الكتب السالفة أنه لن يصيبكم من العذاب ما أصاب الأمم الخالية"[1] من هلاكٍ مستأصِلٍ؛ فإن لم تَتُوبُوا إلى الله, وتُنِيبُوا إليه, فعقوبته بكم نازلة, ونقمته عليكم حالَّةٌ؛ لكفركم به كالذي نزل بقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وآل فرعون. فالخطاب تهديديٌّ, والاستفهام إِنْكاريٌّ, المراد به الزجر والردع والتوبيخ.

إن صيغة [خَيْر] لا تدل على تفضيل؛ لأن الكفرَ ملة واحدة، فلا تفاضل في المعتقد بين كفر وكفر, حتى إذا ما نُظِرَ إلى التَّمَكُنِ والقوة والشوكة والبطش والبسطة؛ إذ إن تلكم الأمم الغابرة كانوا ذوي بسطة في العلم والجسم, وكانوا أشدَّ من كفار قريش قوة وآلةً, وأوفر عددا وعتادًا, وأكثرَ أموالا وأولادًا, وأقلَّ كفرا وعِنَادًا, وألينَ شكيمة وتمردا وطغيانا, وأهون كفرا وعصيانا, فرغم ذلك " لم تكن تلك المواهبُ والنعم بمانعةٍ لهم من عذابنا لَمَّا استحقوه بذنوبهم"[2]؛ ومن ثَمَّ فإن [أفعل] لا تعني التفضيل كذلك, فمعنى [خير] جارٍ على ما جرتْ به عادة العرب في بيان خيرية الشيء وفضله ومكانته, وخصوصيته به دون مقابِلِهِ, وذلك كقول الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!- في السورة ذاتها:﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ ﴾ [الْقَمَرُ:46]؛ أي أدهى بَلِيَّةً مِمَّا أصاب أولئك, وأمرُّ من عذاب الدنيا, رغم أنه لا تفاضل بين أهوال الساعة وبين إهلاك هؤلاء؛ فإن زلزلة الساعة شيء عظيم.

الْمَوْضِعُ السَّابِعُ: قال الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الْفُرْقَانُ:24], ذكر الفراء " أن المعنى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا من أهل النار, وليس في مستقر أهل النار خير.. قيل: **خير على غير معنى أفعل**, ويكون مستقر ظرفا"[3], وذلك أن لفظة أفعل في كلام العرب, **يُراد بها إثبات**

(1) تفسير مقاتل بن سليمان-ج3/ ص301 [بتصرف يسير].
(2) تفسير المنار-ج7/ ص256.
(3) السابق نفسه-ج3/ ص157.

الحكم لأحد المذكورين وسلبه الآخر من كل وجه, فأثبت حسن المقيل لأهل الجنة، مع حسن المستقر، وسلب ذلك عن أهل النار أصلًا ورأسًا؛ لأن أهل النار ليس لهم حُسْنُ مستقرٍّ, ولا حسنُ مقيلٍ[1].

يؤيد ذلك ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– عنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– قَالَ:" لَقَابُ قَوْسٍ فِي الجَنَّةِ **خَيْرٌ** مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وتَغْرُبُ. وقال:" لغدْوَةٌ أَوْ رَوْحةُ في سبيلِ الله **خَيْرٌ** مَمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وتَغْرُبُ"[2]. قال العيني:" إنما هو على ما استقرَّ في النفوس من تعظيم مُلْكِ الدنيا، وأما التحقيق **فلا تدخل الجنةُ مع الدنيا تحت [أفعل],** إلَّا كما يقال:[الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ]"[3]؛ أي تفريغها من معنى المفاضلة, كقولنا:[الصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ].

الْمَوْضِعُ الثَّامِنُ: يتصل بمعنى الآية السالفة قَوْلُ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:**﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾** [الدُّخَانُ:37], فقد خوَّف الله مشركي مكةَ بعذاب الأمم الخالية من العمالقة والفراعنة والتبابعة والقياصرة والأكاسرة, ومن هؤلاء قوم تبعٍ الْحِمْيَرِيِّ الذين هم أقربُ في الهلاك إلى كفار مكةَ, فقد " ضربهم مثلًا في الجلالة, وغايةً في شرف الحالة"[4]. وقد ذم الله قوم تبَّعٍ, ولم يذمَّه؛ إذ كان ملكا صالحًا, وقد نُهِينَا عن سبِّهِ؛ لكونه مسلمًا, أَسْلَمَ على يد أهل الحق من اليهود؛ ففي " إضافة قوم إلى تبع دليلٌ على أنه لم يكن مذهبَهُمْ"[5], وقد كانت ابنتا تُبَّعٍ – رَضْوى, وحُبَّى– لا تُشركانِ بالله شيئا[6].

---

(1) يُنْظَرُ: موسوعة أقوال الدارقطني– ص58.

(2) عمدة القاري–ج14/ ص92.

(3) السابق–ج14/ ص92.

(4) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة–ج6/ ص729.

(5) تفسير البحر المحيط–ج8/ ص39.

(6) يُنْظَرُ: الكشاف–ج4/ ص283* تفسير القرطبي–ج16/ ص145.

الاستفهام في الآية [أَهُمْ خَيْرٌ] يعني أهم " أظهر نعمة, وأكثر أمـــوالا، أو أعز وأشد"[1], وأمنعُ, وهو استفهام إنكاري توبيخيٌّ تَهْدِيدِيٌّ. أما الخيرية الواقع فيها التفاضل **فلا خير في كلا الفريقين أو كلا الصنفين؛ ومن ثَمَّ فإن الصيغة مســلوبة معنى التفاضل** رغم ذهاب الزمخشري إلى الميل إلى كونه تفاضلا, إذ إنه يــرى- رغم أنه لا خير في الفريقين- أن معناه " أَهُمْ خيرٌ في القوّة والمَنَعَةِ"[2].

مُشْكَلَاتٌ حَدِيثِيَّةٌ ذَاتُ صِلَةٍ بِالْآيَةِ:

معلوم أن النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- أعلم الخلق بالحق, وأفصح الخلــق في البيان, وأنصح الخلق للخلق, وقد اجتمع في حقه كمال العلم بالحق وكمال القدرة على بيانه وكمال الإرادة له, وأن كلامه أبلغ ما يكون, وأتمُّ ما يكون, وأعظــم مــا يكون بيانا, إلَّا أن ثمة مسائلَ حديثيةً مشكَلَةً, وهي **ذَاتُ صِلَةٍ بِالْآيَةِ** الْكَرِيمةِ السالفة, أتخيَّرُ من تلكم المسائل مسألتيْن اثنتين:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:

قول النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!:" لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى"[3]؛ أي لا تقولوا عني:" إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ, والخيريَّةُ هاهنا القوةُ في الصــبر على تبليغ الرسالة, كقوله:﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ [الدُّخَانُ:37]؛ أي أقوى، فكأنــه قال: لا ينبغي لي أن أقول: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ فِي التَّبْلِيغِ، فربما يكون قد عانى من الشدائد ما لم أعانِهِ، وفضيلتي التي نلتُها كرامةٌ من الله, لا من قِبَلِ نفسي، ولا بَلَغْتُهَا بِقُوَّتِي، فليس لي أن أفتخر بها، وإنما يجب عليَّ أن أشكر ربِّي عليها"[4].

جعل ابن الجوزي معني [خير] من قبيل التفاضل قياسا على الآية الكريمة السالفة, فقد أوَّلَها إلى أن معناها **[أقوى]** في الحديث وفي الآية؛ من أجل أن يستقيم معنى التفاضل, وهذا التأويل لا دليلَ عليه, إذ لو كان مرادًا في الآية أو في الحديث

(1) تفسير العز بن عبد السلام-ج3/ ص171.
(2) الكشاف-ج4/ ص283.
(3) كشف المشكل-ج1/ ص312.
(4) السابق-ج1/ ص312.

لَتَمَّ ذكره صراحةً في الآية والحديث بلفظ [أَقْوَى], فليس ثمة مانع من ذكره, ينضاف إلى ذلك: أيمكن تأويل قول أبي بكر– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!:" وَلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ " بأنه أراد [وَلَسْتُ بِأَقْوَاكُمْ]؟. إن التعسُّف في التأويل لتستقيم القاعدة شيءٌ نُكُرٌ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– أَنَّ رَسُولَ الله– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– قَالَ:" نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ"[1]. فالحديث يُعَدُ تِبْيَانًا لقَوْلِ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة:260]. فقد سأل إبراهيم ربَّه أن يريَه كيفية إحياء الموتى من غير شكٍّ منه في القدرة, بيد أنه أحبَّ ذلك, واشتاقَ إليه؛ فأراد أن يطمئنَّ قلبُه بحصول ما أراده.

إن سبب هذا الحديث أنَّه لَمَّا نزلت الآية الكريمة السالفة قالت طائفة: شكَّ إبراهيم, ولم يشكَّ نبيُّنا, فبلغ النَّبِيَّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– ذلك؛ فَقَالَ:" نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ". وأراد ما قد جرت به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدرأ عن آخرَ شيئا ما, ويدفعه عنه, قال: مهما أردتَ أن تقوله لفلان فقُلْه لي. ومقصودُه لا تقل ذلك؛ فمعناه إذن أن هذا الذي ترون أنه شكٌّ أنا أَوْلَى به؛ لأنه ليس بشكٍّ, إنما هو طلبٌ لمزيد البيان, وتطلُّبٌ لمزيد من اليقين[2]. إنما آمن بالخبر والاستدلال، فأراد أن يعرفه عِيَانًا؛ لأن الْعِيَانَ فوق الخبر في ارتفاع العلم؛ ليس الخبر كالمعاينة"[3].

صفوة القول في معنى الحديث أن الشكَّ مستحيل في حقِّنا نحن الأنبياءَ جميعا, وإذا لم نشكَّ نحن فالخليل إبراهيمُ أَوْلَى مِنَّا أن لا يشكَّ؛ إذ لو كان الشك "

(1) مسند أحمد بن حنبل–ج2/ ص326.

(2) يُنْظَرُ: فتح الباري–ج6/ ص412.

(3) يُنْظَرُ: تفسير السمعاني– ج1/ ص266.

متطرِّقًا إلى الأنبياء لكنتُ أنا أحقَّ به منهم, وقد علمْتُمْ أنِّي لم أشكَّ, فاعلموا أنه لم يشكَّ"[1]. أما سببُ تخصيصه- صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ!- نَبِيَّ اللهِ إبراهيمَ فلأن " الآية قد يسبق إلى بعض الأذهان الفاسدة منها احتمالُ الشكِّ"[2].

ثَانِيًا: صِيغَةُ [شَرّ]:

أما صيغةُ [شَرّ] فقد وردت مرتين في قول الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم **بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً** عِندَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ **أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا** وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [الْمَائِدَةُ:65], وردت الصيغة في الآية مرتين, الأولى لا إشكال فيها من إرادة المفاضلة, أما الثانية!:﴿ **أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا**﴾ فإنه يُقالُ:" ليس في المؤمنين شرٌّ, فكيف جاء﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾؟"[3]. واضح أنه سؤال ينحو منحى تفريغ الصيغة عن معنى التفاضل ودلالة التماثل والمشاكلة, ومن أحسن ما قيل من أجوبة عن ذلكم السؤال الرامي إلى سلب الصيغة معناها أن " أولئك الذين لعنهم الله شَرٌّ مَّكَانًا في الآخرة من مكانكم في الدنيا لِمَا لَحِقَكُمُ من الشر. وقيل: أولئك الذين نسِيَهُمُ الله شرٌّ من الذين نَقَمُوا عليكم. وقيل: أولئك الذين نَقَمُوا عليكم شرٌّ من الذين لعنهم الله"[4].

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ:[أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهِ]

قَالَ اللهُ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ **أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ** وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [التَّوْبَةُ:20], والمعنى الظاهر المُتبَادَرُ أنَّ مَنْ كان موصوفا بتلكم الصفات الأربع- الإيمان, والهجرة, والجهاد بالمال, والجهاد بالنفس- كان أعظمَ درجةً عند الله مِمَّنِ اتصف بالسقاية والعمارة, بيد أنه **يُمكن أن يُعترضَ** على هذا المعنى بأنه لما أخبرتم أن هذه الصفات

(1) الديباج على مسلم-ج1/ ص173* روح المعاني-ج3/ 27.

(2) شرح النووي على صحيح مسلم-ج2/ ص183.

(3) إعراب القرآن-ج2/ ص30.

(4) إعراب القرآن-ج2/ ص30.

كانت بين المسلمين والكافرين، فكيف قال في وصفهم [أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً] مع أنه ليس للكفار درجةٌ أصلًا؟.

إن هذا المسلك قد سبق له نظائر كثيرة فيما قد سلف, وأنه ذلك قد ورد هنا على حسب ما كانوا يُقدِّرون لأنفسهم من الدرجة والفضيلة عنـــد الله, **وليس ذلك من قبيل المفاضلة بين المؤمنين المهاجرين المجاهدين وبين الكافرين الساقيين المُعَمِّرِين؛ فلمَّا كان المهاجر المجاهد أفضل من المؤمنين ممن لم يهاجر ويجاهد, فبِأنْ لا يقاسوا إلى الكفار أولى وأحقُّ.**

يدلّ على ذلك – أيضًا– ما روي عن أبي سفيان– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– حـــين قال يوم أحد: اُعْلُ هُبَلُ. فقال النبي– صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– لِعُمَرَ:" قل: اللهُ أَعْلَـــى, وَأَجَلُّ". وهبلُ وثنٌ لم يكُ عاليًا قطُّ, ولا يمكن أن يكون ثمة مقاربةٌ أو مماثلة بين الله – جَلَّ جَلَالُهُ!– وبين الصنم ألبتةَ, وإنما " **هو كلام خرج مخرج المقابلة**"[1].

الدَّلِيلُ الْخَامِسُ:[السِّجْنُ أَحَبّ إِلَيَّ]:

وردت الصيغة في موضعين من سورة يوسف:

أولهما: قَولُ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [يُوسُفُ:8].

ثانيهما: قَولُ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!– على لسان يوسف:﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يُوسُفُ:33].

في الموضع الأول معنى المفاضلة بَيِّنٌ بَيْنَ الْمُفَضَّل يُوسُفَ وَأخيهِ بنيـــامين والْمُفَضَّلِ عَلَيه بقيةُ أبناء يعقوبَ– عَلَيْهِ السَّلَامُ!– وأما في الموضع الثاني فليســـت [أَحَبُّ] دالَّةً على الأفضلية؛ **فكلا الأمرين غيرُ مرغوب فيـــه أصـــلا**, لا الســـجن محبوبٌ, ولا اقتراف ما قد حُرِّمَ مرغوبٌ، بل هي على ما جرت به عادة العرب في بيان فضل الشيء، وخصوصيته بالفضل دون مقابله. ومن قَبِيل ذلك قول العـــرب:

(1) لباب التأويل في معاني التنزيل–ج3/ ص245.

الشَّقَاءُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ السَّعَادَةُ؟ فأي خير يُوجَدُ في الشقاء؛ حتى يُفَاضَلَ بينه وبين السعادة؟! فصيغة التفضيل هنا قد سُلِبَ معناها, وفُرِّغَ فحواها.

الدَّلِيلُ السَّادِسُ:[فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى]

في قَولِ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ **أَعْمَى** فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ **أَعْمَى** وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الْإِسْرَاءُ:72] وردت صيغة أفعل مرتين [أَعْمَى], ونُلْفِي الأولَ منهما اسمًا، أما الثاني فقد اختُلِفَ فِيه, فهو أفعل تفضيل في رأيٍ, وفي رأي آخر ليس دالًّا على التفضيل؛ لكونه أمرا خِلْقِيًّا, والْخَلْقُ غير قابل للتفاوت؛ فلا يقال مثلا: زيدٌ أعمى من عمرو؛ لأنه لا يتفاوت.

يستدل أصحاب الرأي الأول على كون الثاني للتفضيل بأمرين:

الأول: ما جاء بعده من أفعل التفضيل:﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾.

الثاني: قراءة أبي عمرٍو؛ فقد قرأ " الأول بالإمالة؛ لأنه اسمٌ، والثاني بالتصحيح؛ ليفرُقَ بين ما هو اسمٌ وما هو [أفعلُ] منه؛ بالإمالة وتركِها"[1]. وهذا لون من ألوان التناص اللغوي الذي له سُهْمَتُه في فهم النص القرآني وإزالة اللبس والخفاء.

أما عن كونها غيرَ قابلة للتفاوت, ولا يأتي منها [أفعلُ] تفضيلٍ، فيمكن درؤُه ودفعُه بأن العَمَى المقصودَ هنا ليس عمَى البصرِ, لكنه عمَى القلبِ والبصيرة، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ عمى البصيرة متفاوتٌ؛ أي من كان في هذه الدنيا أعمى القلب عمَّا يرى من القدرة الإلهية, ولا يؤمن به, فهو عمَّا يغيب عنه من أمرِ الآخرة أعمى أنْ يُؤمنَ به؛ أي أشدُّ عَمَى, ولا ريب أنَّ عمَى البصيرة متفاوتٌ؛ ومن ثَمَّ صحَّ أن يأتي منها [أفعلُ] تفضيلٍ[2].

(1) البرهان في علوم القرآن-ج2/ ص187.

(2) يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن-ج2/ ص187, 188.

الدَّلِيلُ السَّابِعُ:[فَأَوْلَى لَهُمْ]

في قَولِ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ **فَأَوْلَى لَهُمْ** ﴾ [مُحَمَّدٌ:20]. إن لفظ [أَوْلَى] مُخْتَلَفٌ فيه على وجهين:

الأول: يجوز أن يكون [فَأَوْلَى لَهُمْ] مستعملًا في ظاهره **استعمال التفضيل على شيء غير مذكور يدل عليه ما قبله؛** أي أولى لهم مِن ذلك الخوفِ الذي دَلَّ عليه نظرهم كالمغشيِّ عليه من الموت، أن يطيعوا أمر الله, ويقولوا قولًا معروفا وهو قول:﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة:285]. وعلى هذا الوجه فتعدية [أَوْلَى] باللام دون الباء؛ للدلالة على أن ذلك أولى وأنفع، فكان اجتلاب اللام؛ للدلالة على معنى النفع. فهو مثل قوله- تعالى!:﴿ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ﴾[النور:30], وقوله:﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود:78]. وهو يرتبط بقوله بعده:﴿ فَلَوْ صَدَقُوا اللهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾.

الثَّانِي: يجوز أن يكون [فَأَوْلَى لَهُمْ] مستعملًا في **التهديد والوعيد,** كما في قوله- تعالى!:﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى. ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ [القيامة:34، 35]، ومعناه: أن الله أخبر عن توعُّدِهِ إياهم, وأنَّ [أَوْلَى] في هذا الاستعمال مشتقٌ من الويل؛ فأصل أَوْلَى [أَوْيل]؛ أي أشدُّ ويلًا، فوقع فيه قلبٌ، ووزنه أَفْلَعُ. ويجعل الأصمعي [أَوْلَى لَهُ] مبتدأ محذوف الخبر, والتّقدير: أقربُ ما يُهلكه. واللام على هذا الوجه إما مزيدة؛ أي أولاهم الله ما يكرهون, وإمّا متعلقة بـ [أَوْلَى]؛ على أنه فعل مضى[1].

أَدِلَّةُ النَّسَقِ الثَّانِي فِي الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ:

جاء في أحشاء المصنفات الفقهية مسألتان فقهيتان متصلتان بالأعراض:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِقَامَةُ حَدِّ الْقَذْفِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الزَّوَاجُ مِنَ الْمُشرِكِينَ.

أما تفصيل المسألتين فعلى النحو الآتي:

(1) يُنْظَرُ: تفسير التحرير والتنوير-ج26/ ص109.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِقَامَةُ حَدِّ الْقَذْفِ

المسألة خاصة **بِإِقَامَةِ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ** وهو حدُّ القذف بالزنا من عدم إقامته, وهي مبنية على تفسير أسلوب التفضيل, فمن لم يسلُبْها معناها قال بإقامة الحدِّ, ومن قال بسلبها معناها على الوجه الذي قد سلف إيضاحُه من نماذج لا يكون ثَمَّةَ إقامةٌ لِلْحَدِّ.

أما تكييف المسألة فقهيًّا فمفاده إذا استعمل شخص أفعل التفضيل, فقال لآخر:[زَنَى فُلَانٌ, وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ]. إنَّ ثَمَّة فريقَيْنِ من الفقهاء, لكلٍّ استنباطه وحكمه المبنيُّ على إعمال أفعل التفضيل في إفادة المفاضلة أو سلبها معنى التفضيل وتفريغها منه.

الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: يرى المالكية والحنابلة أن القائل " **قَاذِفٌ لَهُمَا**؛ لأنه وصفَ هذا بالزنى على وجه المبالغة؛ لأن **لفظة أفعل للتفضيل**"[1], بمعنى أنهم لا يُفرِّغون أفعل التفضيل من معنى المفاضلة, ولا يسلبونها معناها, فهي باقية على أصلها في إفادة التفضيل بين شيئيْنِ أو شخصَيْنِ مشترِكَيْنِ في صفة زاد الْمُفضَّلُ على الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ في الاتِّصافِ بتلكم الصفة؛ ومن ثَمَّ **فإن على القائل القاذف حَدَّيْنِ**؛ حَدًّا عن الْمُفَضَّلِ, وَحَدًّا عن المُفَضَّلِ عَنْهُ.

ثَمَّةَ مِنَ المفسرين مَنْ ذهبَ إلى ذلك الرأي عَيْنِهِ, فرأى أن أفعل التفضيل " لا تُحْمَلُ على غير التفضيل، إلا بدليلٍ خارجٍ يقتضي ذلك"[2]؛ أي أنَّها لا تُحْمَلُ على مطلق الوصف، إلا لدليل خارجٍ، أو قرينة واضحةٍ تدلّ على ذلك؛ ومن ثَمَّ فإنَّه يرى أن قول إنسان لغيره:" أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ، ليس هناك قرينة، ولا دليل صارفٌ لصيغة التفضيل عن أصلها، فوجب إبقاؤها على أصلها، **وَحَدُّ الْقَاذِفِ لِكُلِّ وَاحِدٍ**

(1) الكافي في فقه ابن حنبل–ج4/ ص218.

(2) أضواء البيان–ج5/ ص448.

مِنْهُمَا"[1], ويعزِّزُ الشنقيطيُّ ما ذهب إليه بأن " الإتيان بلفظةِ [مِنْ] فِي قولــه: أَنْــتَ أَزْنَى **مِنْ** فُلَانٍ، يوضِّحُ صرَاحَةَ الصيغةِ فِي التفضيلِ"[2].

الفَرِيقُ الثَّانِي: يرى أن أفعل التفضيل في مثل القول الســالف لا تفيــد إلا مطلق الاتصاف المنفرِد, **فهي مسلوبة معنى التفضيل؛** ومن ثَمَّ فإن القائل القــاذف **يستحقُّ إقامةَ حدٍّ واحدٍ, لا حَدَّيْنِ؛** لكونه لا يروم التفاضل من قوله؛ ومن أجل ذلك ذهبوا إلى أنَّ " قولَ إنسانٍ لغيره:[أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ, أَوْ أَنْتِ أَزْنَى مِنْ فُلَانَةٍ أَوْ فُلَانٍ] **صَرِيحٌ في المخاطَبِ بذلك فقط؛ لاستعمال أفعل في المنفرد بالفعــل**"[3]؛ أي أنــه " قَاذِفٌ لِلْمُخَاطَبِ, ولَيْسَ بِقَاذِفٍ لِفُلَانٍ"[4].

أفعل التفضيل لم تكن عندهم في القول السالف إلَّا لمجرد الاتصاف بالفعــل, وليست للتفضيل, وذلك مثل قولهم:[الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ], فرغم أن النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم!- قال:" نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ"[5], إلا أنه من قبيل تواضع النبــي, ومــدح الاقتصاد في المآكل, واستحباب مدح الطعام ولو كان يسيرا قليل الكلفة, وليس مــن قبيل التفضيل بين العسل والخَلِّ؛ فشتَّان ما بينهما.

من أجل ذلك فإن [أفعل] لم تجئْ على بابها؛ وذلك أن لفظة أفعل في كلام العرب " يُراد بها إثبات الحكم لأحد المذكورين, وسلبُه الآخَرَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ, ففي قول القائل:[الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ] لا يريد أنَّ للخل حلاوةً بوجهٍ، بــل يريــد إثبــات الحلاوةِ للعسل, وسلبها عن الخل أصلا، ورأسا"[6]؛ ومن ثَمَّ فقد عدَّ ابن جنِّي ذلك من

---

(1) أضواء البيان-ج5/ ص448.

(2) السابق نفسه-ج5/ ص448.

(3) شرح منتهى الإرادات-ج3/ ص357* مطالب أولي النهى في شرح غايــة المنتهــى-ج6/ ص201.

(4) الكافي في فقه ابن حنبل-ج4/ ص218.

(5) سنن ابن ماجه-ج2/ ص1102.

(6) موسوعة أقوال الدارقطني- ص58 [بتصرف يسير].

الأقوال غير الجائزة معللا بأنهما " لم يشتركا في الحلاوة"[1], كما أنه " لا يجوز أن تقول: **النَّصْرَانِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْيَهُودِيِّ**؛ لأنه لا خير فيهما؛ فيكون أحدهما أزيدَ في الخير من الآخر, ولكنْ يُقَال: **الْيَهُودِيُّ شَرٌّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ**. فعلى هذا كلام العرب"[2], فهو جائز؛ إذ إنَّ الشر فيهما موجود, وقد يكون أحدهما أكثرَ شرًّا من الآخر.

أما اعتبار ابن جني أن قولهم:[الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ] غيرُ جائز معللا بأنهما " لم يشتركا في الحلاوة"[3], فبحاجة إلى إعادة نظر؛ لأن الْخَلَّ حُلْوٌ, كما أن العسل حلو, وكل شيء ملائمٍ فهو حُلْوٌ؛ لذا نُلْفِي مِنَ النَّاس " مَنْ يقدِّمُ الخَلَّ على العسل"[4].

إن تفريغ أفعل وسلب معنى المفاضلة منها يستند إليه القرطبي في تفسير [أَشَدّ كُفْرًا], ففي قَوْلِ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ:97] يقول:" لا تظنَّ أن قَوْلَ الله- تَعالَى!:﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ أنه أراد منكم؛ لأنكم أشدُّ الناس كفرا, وأعظم العقلاء عنادا! .. وإنما أراد الله لهذا المعنى- وهو أعلم- أن أعراب البادية أشد كفرا مِمَّنْ كفر من عرب الحاضرة؛ فلا تدخلون أنتم معهم تحت أفعلَ, إلا كما يقال: الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ"[5].

كذلك يستند أبو حيان إلى معنى سلب أفعل معنى المفاضلة في تفسيره قَوْلَ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [الْبَقَرَةُ:54], فيقول:" ليس التفضيل على بابه؛ إذ العصيان والهلاك غير المتناهي لا خير فيه، فيوصف غيره بأنه أزيد في الخيرية عليه، ولكن يكون

(1) المنصف-ج1/ ص316.
(2) السابق-ج1/ ص316.
(3) السابق نفسه-ج1/ ص316.
(4) أحكام القرآن لابن العربي-ج2/ ص587.
(5) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام- ص236.

على حد قولهم: الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ. ويحتمل أن لا يكون للتفضيل, بل أريد بـــه خيرٌ منَ الْخُيُورِ"[1].

مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ:

يَرَى الْبَحْثُ أن ما ذهب إليه بعض الفقهاء من سلب أسلوب التفضيل معنـــاه له ما يؤيده مِمَّا قد تمَّ تحليله وبيانه في ذا البحثِ– قَبْلَئِذٍ– مِنْ شواهدَ كثيرةٍ واردةٍ في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ, ينضاف إليها تعزيزا لها من آي الـــذكر الحكـــيم قَـــوْلُ اللهِ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْـــدِي لِلْحَـــقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ **أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي** إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس:35], فلا يمكن أن تكون [**أَحَقّ**] لحصول التفضيل؛ لأن الأصنام لا نصيب لها من أحقيّة الاتِّبَاعِ أصلا.

كذلك قَوْلُ اللهِ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ** إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ:81], كذلك لا يمكن أن تكون [**أَحَقّ**] لحصول التفضـــيل؛ لأن الكفـــار لا نصيب لهم في الأحقية بالأمن.

أما قَوْلُ اللهِ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ **وَهُوَ أَهْـــوَنُ** عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الرُّومُ:27], فلا يمكن أن تكون [أَهْوَنُ] للتفضيل, فَبَدْءُ الخلق وإعادتُه كِلاهُما هيِّنٌ سَهْلٌ عَلَى اللهِ– جَلَّ جَلَالُهُ!– وكذلك الآيات السالفة فإن حاصل الاحتجاج هو أن صيغة التفضيل فيها لمطلق الوصف, لا للتفضيل.

تَرْجِيحُ الْبَحْثِ:

إن من روح الشريعة ومقاصدها العليا تَلمُّسَ دَفْعِ الْحُدُودِ بِكُلِّ شُبْهَةٍ ما وجدنا له مَدْفَعًا؛ لقول ابْنِ مَسْعُودٍ وَعُمَرَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا!:" **اِدْرَؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ**"[2].

---

(1) تفسير البحر المحيط–ج1/ ص369.

(2) المحلى– ج8/ ص253.

من أجل ذلك فإن احتمالية تفريغ أفعل التفضيل من فحواها وسلبِها معناها- كما ورد فيما سلف من شواهد قرآنية وشعرية- يحمل البحث على أنْ يُرَجِّحَ القولَ بإقامة حدٍّ واحدٍ لا غَيْرَ على القائل القاذف, وليس حَدَّيْنِ, وليس ذلك تهاوُنًا في دين الله, ولا تعطيلا لحدٍّ من حدود الله, وإنما هو من استقراء اللغة, وعملٌ بوصية النبي الرؤوف الرحيم, واجتهادٌ دائرٌ بين الأَجْرِ والأجرَيْنِ, فإن أصبتُ فأجرٌ, وإن أخطأتُ فأجرانِ, وأجأر إلى الله أن يعصمَنِي من تأويلٍ نحويٍّ يُسقِطُ حدًّا من حدود الله, وبما أن الإعراب آية السليقة الفنية, كما هو" مطلبُ العقل في اللغة"[1]؛ فإنَّي وابنَ حَزْمٍ " **نعُوذ باللهِ مِنْ إعْرَابٍ يُؤدِّي إلى فسَادِ الْمَعْنى**"[2].

يُعزِّزُ ما ذهب إليه البحثُ ما ورد من أن فريقًا ممَّنْ على أقوالهم مدار الأحكام لا يَرى الحدَّ؛ منهم الأحناف, وحجَتُهم " أن أفعل يُستعمل في الترجيح للعلم, فكأنه قال: أنت أعلم منى بالزنا"[3].

أما الشافعي فيشترط النيةَ وثبوتَ فعلِ الْغَيْرِ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ- والنية محلها القلب- فيرى في قول إنسان لغيره:[أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ, أَوْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ] أنه " **لَمْ يَكُنْ قَذْفًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ**؛ لأن لفظة [أفعل] لا تستعمل إلا في أمر يشتركان فيه, ثم ينفرد أحدهما فيه بمَزِيَّةٍ، **وما ثبت أن فلانًا زانٍ, ولا أنَّ الناسَ زناةٌ**؛ فيكون هو أزنى منهم, وإن قال:[فُلَانٌ زَانٍ, وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ, أَوْ أَنْتَ أَزْنَى زُنَاةِ النَّاسِ]، فهو قذف لأنه أثبت زنا غيره, ثم جعله أزنى منه"[4], فرغم ما في هذا القول من " بُعْدٍ من جهةِ أنَّ المجاز قد غلب على هذا اللفظ"[5], إلَّا أن الشافعي يشترط لاعتبار القول قذفًا أن يُريدَ القائلُ القذفَ, وإن لم تتوفر النية فليس بقذفٍ للأول [الْمُخَاطَب] وللثَّاني [

(1) المستشرقون والعربية الكلاسيكية من خلال قضية الإعراب- ص262.
(2) الفريد في إعراب القرآن المجيد-ج2/ص80.
(3) التشريع الجنائي في الإسلام-ج2/ ص468.
(4) السابق-ج2/ ص469.
(5) جواهر العقود-ج2/ ص143.

فُلَان], فإن " قال: أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ, أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ, لم يُحَدَّ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ"[1]. كذلك إنْ " قالتْ: النَّاسُ زُنَاةٌ, أَوْ أَهْلُ مِصْرَ مَثَلًا زُنَاةٌ, وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُمْ, فَلَيْسَ قَذْفًا؛ لِتَحَقُّقِ كَذِبِهَا, إِلَّا **إِنْ نَوَتْ** مَنْ زَنَى مِنْهُمْ؛ فَيَكُونُ قَذْفًا"[2].

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الزَّوَاجُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

إذا كان دليل القائلين بسلب أفعل معناها تتصل بالنكاح في قول نبيِّ اللهِ لُوطٍ:﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾, وإذا كانت المسألة الفائتة متعلقة بالسفاح, فالبحث بصدد مسألة خاصة بنكاح المسلم من مشركة ونكاح المسلمة من مشرك, وكلتا المسألتين من الأهمية بمكان لتعلقهما بالحلال والحرام في ضرورة من الضرورات الخمس التي نزلت الشريعة لصيانتها, ألا وهي ضرورةُ الْعِرْضِ.

أما ما يتصل بالنكاح ففي قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ **وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ** وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ** أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة:221]. فقد احتج أبو حنيفة على جواز نكاح الأمة الكتابية والمشركة مستدلا بالآية الكريمة المذكورة, موظِّفًا أَفْعَل التفضيل, مبينا أنها **مسلوبة معنى المفاضلة**, وأنها في الآية **بِمَعْنَى الْمُخَايَرَةِ, لَا الْمُفَاضَلَةِ؛** المخايرةُ " بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة, فلولا أن نكاح الأمة المشركة جائزٌ لَمَا خايرَ الله – تعالى!- بينهما؛ لأن المخايرة إنما هي بين الجائزين, لا بين الجائز والممتنع, ولا بين المتضادين"[3].

أما قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ**﴾ فمعناه أنه " لَمَّا لَمْ يَجُزْ نكاحُ العبد المشرك للمؤمنة كذلك لا يجوز نكاح المسلم

(1) التنبيه في الفقه الشافعي- ص243.

(2) حواشي الشرواني-ج8/ ص208.

(3) أحكام القرآن لابن العربي-ج1/ ص217.

للمشركة؛ إذ لو دلَّ أحدُ القسمين على المراد لَدَلَّ الآخرُ على مثله؛ لأنهما إنما سِيقَتَا في البيان مساقا واحدا"[1].

هذا, وقد ردَّ أبو حيان زواجَ المسلم المشركة, وزواج المسلمة بالمشرك, وذلك بتوظيف [أفعل], فيرى أنه " يُحتمل إبقاءُ الخيرية على الاشتراك الوجودي، ولا يدل ذلك على جواز النكاح, بأن نكاح المشركة يشتمل على منافعَ دنيويَّةٍ، ونكاح الأمة المؤمنة على منافعَ أخرويَّةٍ, فقد اشترك النفعان في مطلق النفع أصلا, أن نفع الآخرة له المزيَّةُ العظمى، فالحكم بهذا النفع الدنيوي لا يقتضي التسويغ، كما أن الخمر والميسر فيهما منافع، ولا يقتضي ذلك الإباحة، وما من شيء محرَّمٍ إلاَّ يكادُ يكونُ فيه نفعٌ مَا"[2].

راح أبو حيان يبيِّنُ أن تفسيره المبنيَّ على معنى [أفعل] لم يكُ من تِلقاء نفسه, وإنما " هذه التأويلات في أفعل التفضيل هو على مذهب سيبويه والبصريين في أن لفظة [أفعل] التي للتفضيل، لا تصحُّ حيثُ لا اشتراكَ، كقولك: الثَّلْجُ أَبْرَدُ مِنَ النَّارِ، والنُّورُ أَضْوَأُ مِنَ الظُّلْمَةِ"[3].

لا جرم أن **معنى المخايرة** لأفعلَ معنًى من النَّفَاسَةِ بمكانٍ؛ فيجب أن نتأمَّلَهُ, ونتخذه دستورا في الأحكام, ونؤمِّلَهُ, بيد أن المخايرة تجوز بين المتضادين لغة وقرآنا؛ فقد قال عمر– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– في رسالته إلى أبي موسى الأشعري:" الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ **خَيْرٌ مِنَ** التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ"[4]؛ ولأن الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!– قَالَ:﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ **خَيْرٌ** مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الْفُرْقَانُ:24], ولا خير في مقرِّ أهل النار ولا مَقِيلِها, بيد أنَّه " جرى على اعتقاد كلِّ فرقة أنها على خير, وأن

(1) السابق–ج1/ ص218.
(2) تفسير البحر المحيط–ج2/ ص174.
(3) السابق–ج2/ ص174.
(4) تفسير السمرقندي–ج1/ ص338.

مصيرها إليه؛ إذ كلٌّ حزبٍ في قضاء الله بما لديهم فرحون؛ حتى يتميزَ بالدليل لمن عُضِّدَ بالتوفيق في الدنيا, أو بالْعِيَانِ لمنْ ضلَّ في الآخرة"[1].

سَلْبُ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مِنْ [أَفْعَلَ] فِي الْمُدَوَّنَةِ الشِّعْرِيَّةِ

جدير بالذكر أنْ ألفتُ إلى أن تفريغ أسلوب التفضيل من فحواه وسلبَه من معناه لم أجد له نظيرًا يُضاهيه, أو شاهدًا يُضارعُه ويُحاكيهِ في مُدَوَّنَةِ الشعر في عصور الاستشهاد إلا بِضْعَةَ أبياتٍ؛ مِمَّا يُعَزِّزُ من ذَهَابِ البحث إلى تقريرِ تفرُّدِ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ بِتِلْكُمُ الظَّاهِرَةِ, ولا غرْوَ فهو نسق فَذٌّ فريدٌ في نظمه مبنًى ومعنًى. من ذلك قول الشنفري [الطويل]:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[2]

أي: لم أكن بالعجل منهم. وقول الفرزدق[الكامل]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[3]

أي: عزيزة طويلة. وقول معن بن أوس [الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ[4]

أي: لوجل. وقول الأحوص بن محمد الأنصاري [الكامل]:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ[5]

أي: لمائل. وقول الشافعي [الطويل]:

---

(1) السابق-ج2/ ص587.

(2) ديوان الشنفرى- ص2.

(3) الأغاني-ج8/ ص49.

(4) العين-ج6/ ص182* أدب الكاتب- ص452.

(5) ديوان الأحوص- ص148.

تَمَنّى رِجَالٌ أَنْ أَمُــوتَ وَإِنْ أَمُــتْ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْــتُ فِيهَــا بِأَوْحَــدِ[1]

أي: بواحد. وقال الآخر [الطويل]:

لَعَمْــرُكَ إِنَّ الزَّبَرْقَــانَ لَبَــاذِلٌ لِمَعْرُوفِهِ عِنْــدَ السِّــنِينَ وَأَفْضَــلُ[2]

أي: وفاضل. ومنه قول ذي الرُّمَّةِ [الطويل]:

أَخِي قفَراتٍ دبَّبَــتْ فِــي عِظَامِــهِ شُفَافَاتُ أَعْجَازِ الْكَرَى وَهْوَ أَخْضَعُ[3]

وقد وجه غير واحد من علماء العربية قول ذي الرمة إلى أنه بمعنى خاضع[4].

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: أَدِلَّةُ الْمُجِيزِينَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ

لاريب أن كلام الله – جل شانه– كله جميل, فهو " جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَــالَ"[5], وأيٌّ جمال ظاهر أو باطن في هذا الكون هو من آثار صــنعته. وجماليــة الــنص القرآني ربانية المصدر؛ إذ " إنك لن تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منثورا, إذا قرع السمع خَلَصَ له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال, ومن الروعة والمهابــة في أخرى, ما يخلص منه إليه, تستبشر به النفوس وتنشرح له الصدور, والجمــال انبهاري قائم على النظام المبهر للعقول البديع الرائع في النظم واللفظة, والاتســاق والالتئام والتقابل.

في مسألة تفضيل بعض كلام الله في القرآن على بعض نجــد أن القــائلين بإفادة أفعل معنى التفضيل في المواضع التي اعتــرض عليهــا ذوو الاتجــاه الأول القائلون بسلبها معنى التفاضل وتفريغها منه– قد استدلُّوا على صحة مذهبهم بأدلــة

(1) ديوان الإمام الشافعي– ص36.
(2) تفسير الطبري–ج21/ ص36.
(3) ديوان ذو الرمة– ص183.
(4) يُنْظَرُ: تفسير الطبري–ج21/ ص36.
(5) صحيح مسلم– ج1/ ص93.

هي أقرب إلى الشرع والعقل منها إلى اللغة والنحو, ومن تلك الأدلة ما قد جمعه ابن تيمية في فتاواه:

أَوَّلًا: أنَّ مَنْ نفى فضل [قل هو الله أحد] على [تبت يدا أبي لهب] فإن النافي " هو أولى بأن يكون مِمَّنْ جعله عِضِينَ"[1]؛ فقد أخبر الله ورسوله بتفضيل بعض كلامه, وذلك مثل تفضيل أُمِّ الكتاب, وتفضيل آية الكرسي, وتفضيل قل هو الله أحد, وتفضيل يس, وتفضيل تبارك, وتفضيل الآيتين من آخر سورة البقرة, وتفضيل سورتَيِ البقرة وآل عمران, وغير ذلك من السور والآيات التي نطقت النصوص بفضلها.

ثَانِيًا: من أدلتهم العقلية المبنية على النقل أن سورة الإخلاص قال النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!:" إنها تعدل ثلث القرآن"[2], وعدلَ الشيءَ بالفتح يقال على ما ليس من جنسه, كما قال- تعالى!:﴿ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة:95]؛ فجعل الصيام عدل كفارة, وهما جنسان, ولاريب أن الثواب أنواع مختلفة في الجنة, فإن كل ما ينتفع به العبد, ويلتذُّ به من مأكول ومشروب ومنكوح ومشموم هو من الثواب, وأعلاه النظر إلى وجه الله – تعالى!- وإذا كانت أحوال الدنيا لاختلاف منافعها يحتاج إليها كلها, وإن كان بعضها يعدل ما هو أكبرُ منه في الصورة, كما أن ألف دينار تعدل من الفضة والطعام والثياب وغير ذلك ما هو أكبرُ منها, ثم مَنْ مَلَكَ الذهب فقد ملك ما يعدل مقدار ألف دينار من ذلك, وإن كان لا يستغني بذلك عن سائر أنواع المال التي ينتفع بها؛ لأن المساواة وقعت في القدر, لا في النوع والصفة, فكذلك ثواب [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ], وإن كان يعدل ثواب ثلث القرآن في القدر, فلا يجب أن يكون مثله في النوع والصفة؛ ولهذا لو صلى بها وحدها بدون الفاتحة لم تصحَّ صلاتُه, ولو قدر أنه قرأ القرآن كلَّه إلا الفاتحةَ لم تصحَّ صلاته. وأما سائر القرآن ففيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد ما يحتاج إليه العباد؛ فلهذا كان الناس

(1) مجموع الفتاوى-ج17/ ص81.

(2) موطأ مالك-ج1/ ص209.

محتاجين لسائر القرآن ومنتفعين به منفعة لا تغني عنها هذه السورة, وإن كانت تعدل ثلث القرآن.

ثَالِثًا: أن شيخ الإسلام ابن تيمية طرح سؤالا في فتاواه مفاده: هل القرآن يتفاضل في نفسه؛ فيكون بعضه أفضل من بعض؟ وأورد في الإجابة عنه قولين:

أولهما: لا يتفاضل في نفسه؛ لأنه كله كلام الله, وكلام الله صفةٌ له, وصفة الله لا تتفاضل, لا سيما مع القول بأنه قديم؛ فإن القديم لا يتفاضل, أما قوله:﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [البقرة:106] فَخَيْرٌ إنما يعود إلى غير الآية مثل نفع العباد وثوابهم.

ثَانِيهِمَا: أن بعض القرآن أفضل من بعض, وهذا قول الأكثرين من الخلف والسلف؛ فإن النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– قال في الحديث الصحيح في الفاتحة أنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلها. فنفى أن يكون لها مثلٌ؛ فكيف يجوز أن يقال: إنه متماثلٌ؟ وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال لأبي بن كعب:" يا أبا المنذر, أتدري أي آية في كتاب الله أعظمُ؟ قال:﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. فضرب بيده في صدره, وقال له: ليهنك العلم أبا المنذر!"[1], فقد بين أن هذه الآيةَ أعظمُ آية في القرآن, وليس في القرآن آية واحدة تضمنت ما تضمنتْه آية الكرسي, وهذا بيَّنَ أن بعض الآيات أعظم من بعض. وأيضا فإن القرآن كلام الله ,والكلام يشرف بالمتكلم به, سواء كان خبرا أو أمرا, فالخبر يشرف بشرف المخبِر وبشرف المخبَر عنه, والأمر يشرف بشرف الآمر وبشرف المأمور به؛ فالقرآن وإن كان كله مشتركا فإن الله تكلم به, لكن منه ما أخبر الله به عن نفسه, ومنه ما أخبر به عن خلقه, ومنه ما أمرهم به, فمنه ما أمرهم فيه بالإيمان, ونهاهم فيه عن الشرك, ومنه ما أمرهم به بكتابة الدَّيْنِ, ونهاهم فيه عن الربا. ومعلوم أن ما أخبر به عن نفسه كـ ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ أعظم مما أخبر به عن خلقه كـ ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾, وما أمر فيه بالإيمان, وما نهى فيه عن الشرك أعظمُ ممَّا أمر فيه بكتابة

(1) فضائل القرآن, للقاسم بن سلام– ص230.

الدَّيْنِ, ونهي فيه عن الربا؛ ولهذا كان كلام العبد مشتركا بالنسبة إلى العبد, وهو كلام لمتكلم واحد, ثم إنه يتفاضل بحسب المتكلم فيه, فكلام العبد الذي يذكر به ربه, ويأمر فيه بالمعروف, وينهى فيه عن المنكر أفضل من كلامه الذي يذكر فيه خلقه, ويأمر فيه بمباح أو محظور. وإنما غلط من قال بالأول؛ لأنه نظر إلى إحدى جهتَيِ الكلام, وهي جهة المتكلِّمِ به, وأعرض عن الجهة الأخرى, وهي جهة المتكلَّمِ فيه, وكلاهما للكلام به تعلُّقٌ يحصل به التفاضل والتماثل.

رَابِعًا: من الأدلة العقلية أن من أعاد التفاضل إلى مجرد كثرة الثواب أو قلَّتِهِ من غير أن يكون الكلام في نفسه أفضلَ كان بمنزلة من جعل عملَيْنِ متساوِيَيْنِ وثوابُ أحدهما أضعافُ ثوابِ الآخر, مع أنَّ العملين في أنفسِهما لم يختصَّ أحدُهما بمزيَّةٍ, بل كدِرْهَمٍ ودرهمٍ تصدَّق بهما رجلٌ واحدٌ في وقت واحد ومكان واحد على اثنين متساوِيَيْنِ في الاستحقاق, ونيتُه بهما واحدة, ولم يتميَّزْ أحدهما على الآخر بفضيلة؛ فكيف يكون ثوابُ أحدِهما أضعافَ ثوابِ الآخر, بل تفاضلُ الثواب والعقاب دليلٌ على تفاضل الأعمال في الخير والشر, بل إن الحسنات فيها كبار وصغار, فالواحد من بعد السابقين الأولين لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه. ومن أجل تفاضل المعاني فإن حروف الفاتحة للقارئ بكل حرف منها حسنة أعظم من حسنات حروف من ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾. وهذا الكلام متصل باشتمال الأعمال على صفات بها كانت صالحة حسنة, وبها كانت فاسدة قبيحة.

خَامِسًا: قول من قال صفات الله لا تتفاضل قولٌ لا دليل عليه, بل هو مَوْرِدُ النزاع, ومن الذي جعل صفتَه التي هي الرحمة لا تفضل على صفته التي هي الغضب, وقد ثبت عن النبي– صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!:" إِنَّ اللهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي"[1], وفي رواية [تَسْبِقُ غَضَبِي], وصفة الموصوف من العلم والإرادة والقدرة والكلام والرضا والغضب وغير ذلك من الصفات تتفاضل من وجهين:

(1) التوحيد, لابن منده– ص726.

أحدهما: أن بعض الصفات أفضلُ من بعض, وأدخل في كل الموصوف بها, فإنا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضلُ من اتصافه بضد ذلك, لكن الله –تعالى!– لا يُوصف بضدِّ ذلك, ولا يُوصف إلا بصفات الكمال, ولـه الأسـماء الحسنى يُدْعَى بها, فلا يُدْعَى إلا بأسمائه الحسنى, وأسماؤه متضمِنَةٌ لصفاته, وبعض أسمائه أفضلُ من بعضٍ. ومن قال خَلْقُ السماوات مماثلٌ خلقَ البعوضة كـان هـذا مكابرةً للعقل والشرع قال–تعالى!:﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر:57], وفي الدعاء المأثور:[أَسْأَلُك بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ الْكَبِيرِ الْأَكْبَرِ], فقـد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دُعِيَ به أجاب, وإذا سُئلَ به أعطى. فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات[1].

ثانيهما: أن الصفة الواحدة قد تتفاضل, فالأمر بمأمور يكون أكملَ من الأمر بمأمور آخر, والرضا عن النبيِّينَ أعظمُ من الرضا عمن دونهم, والرحمة لهم أكملُ من الرحمة لغيرهم, وتكليم الله لبعض عباده أكملُ من تكليمـه لـبعض. وكمـا أن أسماءه وصفاتِه متنوعةٌ فهي –أيضا– متفاضلة, كما دل على ذلك الكتـاب والسـنة والإجماع مع العقل, وإنما شبهة من منع تفاضلَها من جنس شبهة من منع تعـدُّدَهَا, وذلك يرجع إلى نفي الصفات كما يقوله الجهمية؛ لِمَا ادَّعَوْهُ من التركيب[2]. وسُـئل عمن يقرأ القرآن: هل يقرأ سورة الإخلاص مرة أو ثلاثا, وما السنة في ذلك؟ فأجاب إذا قرأ القرآن كله ينبغي أن يقرأها كما في المصحف مرة واحدة؛ هكذا قال العلماء؛ لئلا يزاد على ما في المصحف. وأما إذا قرأها وحدها أو مع بعض القرآن فإنـه إذا قرأها ثلاث مرات عدلت القرآن, والله أعلم[3].

(1) يُنْظَرُ: مجموع الفتاوى–ج17/ ص208, 209, 210, 211.
(2) مجموع الفتاوى–ج17/ ص212.
(3) السابق–ج17/ ص213.

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: أَدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ: مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ

بمناقشة أدلة الفريقين, وبالنظر إلى أدلة المجيزين القائلين بسلبَ أفعل التفضيل معناها, فإنه يمكن تدوين بعضٍ من الملاحظات والمؤاخذات, منها:

أَوَّلًا: بعض أدلة القائلين سلبُ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ معنى المفاضلة من أفعل التفضيل رائدة في باب منع المفاضلة, وبعضها لا يقوى أن يكون دليلا على سلْبِ منعن المفاضلة عن أفعل التفضيل؛ ومن ثمَّ لزمت مناقشتُها, والترجيح بينها حسب ما يتطلبه السياق.

ثانِيًا: سلبُ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ معنى المفاضلة من أفعل التفضيل ظاهر بادٍ في بعضٍ ممَّا ورد من أدلة القائلين بتفريغ [أفعل] التفضيل من معناها وفحواها, وغير ظاهر تماما في بعض أدلتهم الأخرى, فمما هو ظاهر قولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ** ﴾, وقولِ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾, كما اتضح في التحليل.

ثَالِثًا: أن المعنى الذي أرجحه في قولِ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ**﴾, وفي قَوْلِ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ** ﴾ هو أن [خير] التي هي [أفعل] قد جاءت لنفي المعنى عن الشيئين, فالمعنى في الآيتين لا خير في الفريقين, كالمعنى في قول القائل:[الشَّيْطَانُ خَيْرٌ مِنْ فُلَانٍ]؛ أي لا خير فيهما.

رَابِعًا: أفعل يُراد [افعل [خير] إثبات الحكم لأحد المذكورين وسلبه الآخر من كل وجه, كقول الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ **أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا**﴾ [الْفُرْقَانُ:24], فأثبت حسنَ المقيل لأهل الجنة، مع حسن المستقرِّ، وسلبَ ذلك عن أهل النار أصلًا ورأسًا؛ لأن أهل النار ليس لهم حسنُ مستقرٍّ, ولا حسنُ مقيلٍ.

خَامِسًا: في الدليل الخامس لدى مانعِي معنى التفضيل وهو قَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!- على لسان يوسف:﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾[يُوسُفُ:33] يرَوْنَ أن [أَحَبّ] ليست دالَّةً على الأفضلية؛ **فكلا الأمرين غيرُ**

مرغوب فيه أصلا ورأسا, لا السجن محبوبٌ, ولا اقتراف ما قد حُرِّمَ مرغوبٌ، فهو من قَبيل قولهم: الشَّقَاءُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ السَّعَادَةُ؟ فأي خير يُوجَدُ في الشقاء؛ حتى يُفَاضَلَ بينه وبين السعادة؟! فصيغة التفضيل هنا قد سُلِبَ معناها, وفُرِّغَ فحواها, بيد أن البحث يرى أنه يمكن **الْمُفاضَلَةُ بَيْنَ شَرَّيْنِ** مستطيرَيْنِ, فذلك جائز لكونه اختيارًا لِأخفِّ الضَّرَرَيْنِ وترجيحا لِأهونِ الشَّرَّيْنِ, وذلك جليٌّ فيما قرره الأصوليون من قواعد فقهية, ومن ثم يمكن تخريج اختيار يوسفَ الصِّدِّيق:﴿السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾, بأنه فضَّل السجنَ على اقتراف الفاحشة؛ لكونه أحسنَ عاقبةً في الدنيا والآخرة من أن يجترح تلكم الرذيلةَ النكراء.

سَادِسًا: تَرْجِيحُ الْبَحْثِ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فِي [أَفْعَلَ]

ثمة مواضع لأفعل التفضيل في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ قيل فيها: إن أفعل ليست للمفاضلة, وإنها على غير بابها, غير أن للبحث رؤيةً مجانفة لِمَا قيل مستنبطةٌ من السياق, ففي قولِهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه:﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا **وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا**﴾ [النِّسَاءُ:84] نجد أن [أَشَدَّ] قد تكررت مرتين في [وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا]. ثمة مِنَ المفسرين مَنْ ذهب إلى تفريغها من معنى التفضيل؛ لأنَّ " بأسهم بالنسبة إلى بأسه – تعالى!- ليس بشيء"(1).

هذا التعليل المذكور طيب, ومؤدَّاه صحيح, وظاهره عاطفيٌّ, ومبعثه تنزيهيٌّ, بيد أنه بشيء من التريث والتأمل نُلْفِي أن المعنى المرومَ من وراء دفع معنى التفضيل عن أفعل هو عينُه المتحقَّقُ بإعمال أفعل التفضيل وإبقائها على بابها, بل إن بقاءها على بابها يؤدي ذلك المعنى باقتدار أعظمَ مما يؤديه سلبُ معناها وانتزاع فحواها.

باستظهار تصانيف المفسرين أَلْفَيْتُ المعانيَ السياقية القبلية والبعدية منسوقةً ودائرةً حول ما يأتي:

---

(1) أحكام القرآن لابن العربي-ج2/ ص587[بتصرف يسير].

1- التثبيط عن القتال من قِبَلِ المعوِّقِينَ.

2- الموت يدرك كل أحد, ولو اعتصم بأعظمِ معتصَمٍ، فلا فائدة في الهرب من القتال.

3- التبكيت في عدم تأمُّلِ القرآن الذي فيه كُتِبَ عليهم القتال.

4- ينبغي لكل مؤمن أن يستشعر الجهاد, ولو جاهد وحده.

5- حثُّ المؤمنين على القتال، وتحريكُ همَمِهِمْ إلى الشهادة.

6- الرجاء في كفِّ بأس الكافرين؛ لأن [عسى] من الله واجبة، ومن البشر متوقعة مرجوّة.

7- من يكن شفيعا لوتر أصحابك يا محمد في الجهاد, فيسعفهم في جهاد عدوّهم يكن له نصيب من الجهاد.

إن هذا الزَّخَم الجهادي, وإضافة البأس إلى الأعادي؛ مما يجعل الذعر يُراوح الصِّحَابَ ويُغادي, يُصَابِحُهُمْ وَيُمَاسِيهِمْ, مِمَّا يدل على أنَّ الأعاديَ كماة أولو بأس شديد, ذوو قتال شرس, يجيئون من فوقهم ومن أسفلَ منهم, جوٌّ مَخُوفٌ, فيه تبلغ القلوب الحناجر, ويظنون بالله الظنونَ. فساعةَ أنْ يُزلْزَلَ المؤمنون, تأتي ﴿ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ تقويةً لقلوب المؤمنين؛ بأنّ بأس الله أشدّ من بأس الكفار, وقد رجا اللهُ كفَّ بأسهم، ثم ذكر ما أعدَّ لهم من النَّكال، وأن اللَّه – تعالى!- هو أشد عقوبة, فذكر قوّته وقدرته عليهم، وما يؤول إليه أمرهم من التعذيب.

هذا السياق السالف المشحون بمفردات الحرب والجهاد والقتال يحدو بالبحث أن يذهب إلى **أن الأظهر أن أفعل التفضيل هنا على بابها؛** لتؤدي المعنى باقتدار, وتُظهر أن بأس الله شديد, وهذا المعنى أليق وأسبق؛ ليحصل لهم التمكن من المفاضلة, ثم يعجزوا عنها, فيظهر بأس الله الشديد؛ لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا قد أتيتَ بما لا قدرةَ لنا عليه, كما لا يصحُّ من أعمى معارضةُ المبصر.

سَابِعًا: أَفْعَلُ بِمَعْنَى الْمُفَاضَلَةِ عَلَى اعْتِقَادِ أَحَدِ طَرَفَيِ الْمُفَاضَلَةِ

ثمة معنى آخر دقيق لطيف لأفعل التي بمعنى المخايرة, هو أنه يمكن أن تكون مشوبةً بمعنى المفاضلة, ولكن عَلَى اعْتِقَادِ أَحَدِ طَرَفَيِ الْمُفَاضَلَةِ: الْمُفَضَّلِ وَالْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ. يُثِيرُ هذا المعنى قولُه- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!- قَالَ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ **أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ** فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴿108﴾ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ **خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ** عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴿109﴾ [التَّوْبَةُ:108, 109].

إن التفضيل أو المخايرة بين المعنيين المتفقين أيسرُ خطبا من التفصيل أو المخايرة بين المعنيين المختلفين. **فلفظة [أَحَقّ]** هو أفعل من الحق, وأفعل- كما قد سلف- لا يدخل إلا بين شيئين مشتركين لأحدهما في المعنى الذي اشتركا فيه مزية على الآخر, فيُحَلَّى بأفعل, بيد أن أحدَ المسجدين في الآيتين وهو مسجد الضرار باطلٌ, لا حظَّ للحق فيه, وإنما خرج مُحَلًّى بأفعلَ على اعتقاد بَانِيهِ أنه حقٌّ, واعتقاد أهل مسجد النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- أو قُبَاءٍ أنه حقٌّ, فقد اشتركا في الحق من جهة الاعتقاد, لكنَّ أحدَ الاعتقادين باطلٌ عند الله, والآخر حق باطنا وظاهرا. أما الصيغة **[خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ]** فمعناها أفمن أسس بنيانه على اعتقاد تقوَى حقيقةٍ خيرٌ أمْ مَنْ أسس بنيانه على شفا جرف هار, وإن كان قَصَدَ بِه التَّقْوَى[1].

ثَامِنًا:[دَعْوَى سِيبَوَيْهِ: مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ]

ورد عن سيبويه منعُ أفعل " من التفضيل إذا كان الكلام خبرًا؛ لأن فيه مخالفةً، وأما إذا كان استفهاما فذلك سائغ"[2], وما ذهب إليه إمام النحاة مدفوع بآيات كثيرة جدًّا تأتي أفعلُ التفضيل فيها خبرًا, لا استفهاما.

(1) أحكام القرآن لابن العربي-ج2/ ص587[بتصرف يسير].

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز-ج4/ ص203.

من تلكم الآيات قَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!- على لسان يوسف:﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يُوسُفُ:33], وقَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النِّسَاءُ:128], وقَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الْأَعْرَافُ:26], وقَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النُّورُ:11], وقَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آلُ عِمْرَانَ:54], وقَولُ الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الْأَنْفَالُ:30]. ومن ذلك – أيضًا- قول حسانَ:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ[1]

فجملة [فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكِمَا الْفِدَاءُ] وقعت فيها [شر] مبتدأ له خبر, وقولُهم:[الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ], فقد وقع التفضيل في الخبر, وقد جَوَّزَ ذلك أبو حيان, وسوَّغَه بأنه " إنْ تقيَّد الخبر بأنه إذا كان واضحا الحكمُ فيه للسامع, بحيث لا يختلج في ذهنه, ولا يتردد أيُّهما أفضلُ, فإنه يجوز"[2].

أما في قول الله – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزُّمَرُ:55], فأدلتهم في هذا الباب لها وجاهتها شرعا وعرفا وعقلا ونقلا, على الوجه الذي استبان- قَبْلَئِذٍ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: سَلْبُ الصيغَةِ مَعْنَاهَا

من يتدبَّرِ النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ يجدْ فيه كَنْزًا ما له من نفاد, ووجوها من الاختلاف في القراءة, بيد أن ثمة وجها دقيقا بحاجة إلى تأمُّلٍ لاستنباطه, وإلى تعمُّقٍ لالتقاطه, وهو وجهٌ لا تتغيَّرُ حركتُه ولا صورتُه بيد أن معناه يزول أو يُسْلَبُ. أتناول في هذ المبحث بعضًا من النماذج الواردة في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ, من ورود صيَغٍ مسلوبة المعنى الأصليِّ الذي أورده النحويون في قواعدهم الضابطة

(1) ديوان حسان بن ثابت- ص3.

(2) تفسير البحر المحيط-ج6/ ص446.

والصرفيون في قوانينهم الحاكمة, وبيان الدلالة من وراء ذلك السلب أو من وراء ذلك العدول.

أدلل على ذلك بنموذجين, هما صِيغَةُ [اسْتَفْعَلَ], وصيغة [فَاعَل].

النَّمُوذَجُ الْأَوَّلُ: سَلْبُ صِيغَةِ [اسْتَفْعَلَ] مَعْنَيَيْهَا:

صيغة [اِسْتَفْعَلَ] هي فعل سداسي، ينتمي إلى صيغ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف هي الألف والسين والتاء في أوله، وهمزته همزة وصل, لا تُلفظ بأي حال من الأحوال, ولهذه الصيغة في اللغة معنيان اثنان:

المعنى الأول: الطلب, مثل: اِسْتَكْتَبَ الرسالة؛ أي طلب الكتابة، واسْتَنْصَرَ أخاه؛ أي طلب النصر من أخيه، واستشفى محمدٌ, أي طلب الشفاء, ومنه اُشتُقّت كلمة مستشفى.

الْمَعْنَى الثَّانِي: إفادة التحوُّل؛ أي أنه يُستخدَمُ للتعبير عن تحوُّلِ الفاعل من شيء إلى آخَرَ: اِسْتَنْفَدَ فُلَانٌ المالَ، أي استخدمه حتى نَفِدَ؛ اِسْتَحْجَرَ الطينُ، أي تحوَّلَ إلى حَجَرٍ.

مما جاء في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ قَوْلُ اللهِ– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي **اسْتَوْقَدَ نَارًا** فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ:17], فقوله:﴿اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؛ أي استوقدَهَا من غيرِه؛ أي **استدعى الفعل من غيره**, وهذا المعنى أحدُ المعنيَيْنِ الأصليَّيْنِ السَّالِفَيْنِ لِلصِّيغة, وهو طلبُ الشيء وإرادتُه من الغير, أو قيام الفاعل به بنفسه, فيكون معناه: أَوْقَدَ؛ أي أوقدَهَا هو بنفسه.

ومنه كذلك قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[البقرة:60]؛ أي استَدْعَى أنْ يَسْقُوا.

أَمَّا النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ فقد سلب الصيغةَ ذلك المعنى الأصيل, وجاء بنقيضه؛ لتكون بمعنى [فَعَلَ], وذلك نحو قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ

تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا **وَاسْتَغْنَى اللَّهُ** وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: 6]. فمعنى قوله:﴿ وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ أنه لم يستدع غِنًى من أحدٍ, يدل على ذلك قوله بعده:"﴿ وَاللهُ غَنِيٌّ ﴾, فالصيغة هنا قد سلبها النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ معناها الأصلي إلى معنًى نقيضٍ تماما.

ومما سلبه النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ معناه من تلكم الصيغة الفعل [اِسْتَحْوَذَ], وهو لم يأت إلا مرة واحدة في القرآن الكريم في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ **اِسْتَحْوَذَ** عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة:19], الاستحواذ: الاستيلاء والغلبة, ومنه " قولهم: استحوذ العير على الأتان؛ أي استولى على حاذيها؛ أي جانبي ظهرها"[1].

ومن ثَمَّ فإن معنى اِسْتَحْوَذَ أنه " غَلَبَ عَلَيْهِمْ, وَحَازَهُمْ"[2], وكذلك قد " استولى"[3] على قلوبهم من كل جهةٍ, وأنه قد " استعلى عليهم, وأحاط بهم؛ فنسوا ذكر الله"[4].

قد أشار المبرد إلى أنه " قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما– **وإن كان الاستعمال على غير ذلك**– ليدل على أصل الباب"[5], وأنه لَمْ تُعَلَّ وَاوُهُ. وجعل منه [اِسْتَحْوَذَ] في الآية الكريمة؛ إذ إن قياس التعليل يقتضي أن يُقال: استحاذ.

جاء عن ابن جني في باب في تعارض السماع والقياس أنه " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه, ولم تقسْه في غيره, وذلك نحو قول الله – تعالى!:﴿ اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾, فهذا ليس بقياس, لكنه لا بدَّ من قبوله؛ لأنك إنما

(1) المفردات في غريب القرآن– ص134.
(2) مجاز القرآن–ج2/ ص255 * غريب الحديث, للحربي–ج3/ ص1190.
(3) غريب القرآن, السجستاني– ص112* تفسير ابن زمنين–ج4/ ص363.
(4) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار– ص270.
(5) المقتضب–ج2/ ص98.

تنطق بلغتهم, وتُحْتَذَى في جميع ذلك أمثلتُهم؛ ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره"[1].
وقد قرر أهل الرقائق أنه " إذا استحوذ الشيطانُ على عَبدِ أنسَاه ذِكرَ الله. والنَّفسُ إذا استولتْ على إنسان انسَتْهُ الله. ولقد خَسرَ حزبُ الشيطان، وأخسَرُ منه مـــنْ أعـــان نَفسَه التي هي أعدى عدوّه، إلاَّ بأن يسعى في قَهْرها؛ لعلّه ينجو منْ شرَّها"[2].

النَّمُوذَجُ الثَّانِي: صيغَة [فَاعَل]

في قول الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَـــالِكُمْ وَلَكِـــنْ رَسُولَ اللهِ **وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ** وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب:40] قد استبدل النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ بصيغة [فَاعِل] بكسر العين صيغةَ [فاعَل] بفتح العين.

قد زعمت القاديانيّة[3] أن النبيَّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– ليس خاتم النبيـــين, بدليل أن كلمة [خاتَم] بفتح التاء بمعنى الخاتم الذي يُلبس في اليد، وعليه فهـــي لا تعني الختم والنهاية, وحجتهم تلك داحضة بأقوال أئمتنا الأجلاء وعلمائنا الأدلَّاء.

أولا: باستظهار المعاجم يتبين أن خِتامَ القَوْمِ وخاتِمَهُم وخاتَمَهُم: آخـــرُهم[4], وأن " الخاتِم و الخاتَم من أَسماء النبيّ"[5], وأما قول الْعَجَّاجِ شَيْخِ الرُّجَّازِ [الرَّجَزُ]:]:

مُبَـــارَكٌ لِلْأَنْبِيَـــاءِ خَـــاتَمُ

مُعَلِّـــمٌ آيَ الْهُـــدَى مُعَلَّـــمُ

فإنما حَمله على القراءة المشهورة, قال الخليل:" فلو قال:[خاتِم] بكسر التّاء لم

(1) الخصائص– ج1/ ص117.
(2) تفسير القشيري–ج3/ ص299.
(3) هي فئة ضالة كافرة صنيعة الاستعمار البريطاني للهند, لها تُرَّهَاتٌ كثيرة, منها أنها تدّعي نبوة زعيمهم الهالك ميرزا غلام أحمد.
(4) يُنْظَرُ: المحكم والمحيط الأعظم– ج5/ ص156.
(5) لسان العرب–ج12/ ص164.

يَحْسُنُ"[1], وإن كان كلام الخليل عن حرف التأسيس القافويِّ, إلا أن الشاعر يقصد الخاتم بمعنى الذي ختمت به النبوة؛ إذ إن الخاتَم هو آخر ما يوضع على الوثيقة, وقد بيَّن عبد القاهر الجرجاني ذلك بأنَّ " وضْعهم الخاتَم موضع الخَتْم كقولهم: عليه خاتمُ الملك، وعليه طابَعٌ من الكرم. والمحصول أثَر الخاتَم والطابَع"[2].

ثَانِيًا: باستظهار كتب القراءات نجد ابن زنجلة قد أورد أنه " قرأ عاصم [وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ] بفتح التاء؛ أي آخر النبيين؛ لأنه لا نبي بعده- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- وقرأ الباقون [وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ] بكسر التاء؛ أي خَتَمُ النبيين, فهو خاتِمٌ"[3], ويُؤيِّدُه " وتقوِّيه قراءة ابن مسعود:[وَلَكِنْ نَبِيًّا خَتَمَ النَّبِيِّينَ]"[4], أي أنه فاعل الختم؛ فحرف ابن مسعود هذا حُجّة لِمَنْ قال: خاتِم بالكسر.

ثَالِثًا: بقواعد المنطق وقضاياه نجد أن ما يزعمه القاديانية الأحمدية – وغيرهم- مردودٌ بدليل أن كلَّ رسولٍ نبيٌّ, وليس كلُّ نبيٍّ رسولًا, فلو قال الحقَّ – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ :[وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ **الْمُرْسَلِينَ**] لكان من الممكن أن يأتي بعده نبيٌّ, لكنه رسول، ولن يأتي بعده- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- أحدٌ؛ فهو خاتم النبيين, وصدق- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!- إذ قال:" أَنَا أَحْمَدُ, وَأَنَا مُحَمَّدٌ, وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ, وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي, وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ"[5].

قد أشار إلى المعنى السالف العلامة الألوسي بأن " المراد بالنبي ما هو أعمُّ من الرسول؛ فيلزم من كونِه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- خاتَمَ النبيين كونُه خاتَمَ

(1) العين-ج7/ ص334.
(2) أسرار البلاغة- ص307.
(3) حجة القراءات- ص578.
(4) تفسير النسفي-ج2/ ص943.
(5) الجامع-ج10/ ص446.

المرسلين, والمراد بكونه – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!– خَاتَمَهُمْ انقطاعُ حدوثِ وصف النبوة في أحدٍ من الثَّقَلَيْنِ بعد تحلِّيه– عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!– بها في هذه النشأة"[1].

رَابِعًا: الخاتَم بفتح التاء هو الخاتم الذي يُتَّخَذُ زينةً، وهو الخاتم الذي يُطْبَعُ به، وهو الخاتم الذي به تُخْتَمُ الرسائل بعد إغلاقها، وكأن الله– عَزَّ, وَجَلَّ– يبين أن النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– هو زينة الأنبياء, كما الخاتم في الإصبع يتخذ زينة، وهو خاتمهم كما الخاتم تختم به الرسالة؛ فلا تفتح؛ فلقد ختمت الرسالة الإسلامية الإلهية بالحبيب محمدٍ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!– وهو كما الخاتم الذي يطبع به؛ فلا يكون غيره خاتم، فهو صاحب الصلاحية الوحيد؛ وعليه فإن النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ قد عبَّر عن معنى الخاتم بما هو أوسع وأدلُّ؛ وبه يندفع افتراء القاديانية وكفرهم.

مُخْتَتَمٌ:

وبعد، فإنَّ ما سيق من مسائل هذا البحث لَهُوَ بعضُ ما خطر، ولو أني رحتُ أضربُ الأمثالَ، وأتتبع المقارناتِ لأكثرتُ في غير حاجة ملحة، لكن حسبي أني أدلفت إلى نماذج أستجلي بها ما ذهبتُ إليه من فِكَرٍ، وإلى ما أردت أن أزاحمَ به سدنة القرآن الكريم ومفسِّريه، وأستبقَ معهم في ظله مكانا، وإني لأرجو أن أكون وفقت فيما أردت، ووفيتُ ما قصدت، وإن لم يكن فأسأل الله أن يصفحَ عني بكرمه من الكلام في كتابه بغير عِلْمٍ, ويفتحَ لي سبيلا إلى كلِّ فَهْمٍ. وصلِّ اللهم، وسلِّمْ على سيدِنا محمَّدٍ وآله عند مفتتح كل قول وخاتمته.

هذا، والله أعلم، وتفويض العلم إليه أسلم.

وَالْحَمْدُ لِلهِ بَدْءًا وَمُخْتَتَمًا!

(1) روح المعاني–ج22/ ص34.

الْخَاتِمَةُ

مِمَّا قَدْ سَلَفَ مِنْ تَطْوَافٍ حول سَلْبِ مَعَانِي الصِّيَغِ وَالْأَسَالِيب فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ, يُمْكِنُ الْخُلُوصُ إِلَى إِقْرَارِ بَعْضِ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَاتِ:

أَوَّلًا: سَلْبُ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ الأساليبَ النحويةَ والصيغَ الصرفيةَ معانيَها منسوقٌ ضِمْنَ مَا لم يُبَوِّبْه النحاةُ, رغم أهميته لقوة آصرته بالْمُعْتَقَدِ, وَشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِحُدُودِ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!.

ثَانِيًا : صيغة التفضيل قد تطلق في القرآن وفي اللغة مرادا بها **مطلق الاتصاف،** لا تفضيل شيء على شيء.

ثَالِثًا: العرب في أساليبهم إذا أرادوا **تخصيص شيء بالفضيلة،** دون غيره جاءوا بصيغة التفضيل، يريدون بها خصوص ذلك الشيء بالفضل.

رَابِعًا: تأتي أَفْعَل التفضيل في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ مسلوبة معنى المفاضلة, دالة على معنى المخايرة بين الأمرين الجائزين, لا بين الجائز والممتنع, ولا بين المتضادين.

خَامِسًا: يُمكِنُ أن تأتيَ أَفْعَلُ مَشُوبَةً بِمَعْنَى الْمُفَاضَلَةِ عَلَى اعْتِقَادِ أَحَدِ طَرَفَيِ الْمُفَاضَلَةِ.

سَادِسًا: تأتي [أفعل] في كثير من الآيات لنفي المعنى عن الشيئين فقط, وليس للتفضيل, فالمعنى في قَوْلِ الله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ لا خير في الفريقين, كذلك المعنى في قول القائل:[الشَّيْطَانُ خَيْرٌ مِنْ فُلَانٍ]؛ أي لا خَيْرَ فِيهِمَا.

سَابِعًا: ثمة مسائل في الحديث النبوي مشكَلَةٌ, ذَاتُ صِلَةٍ وطيدة بمعنى أفعل, يتضافر في حلها في كلا الْوَحْيَيْنِ, ويتعاضد في فكِّ إشكالها احتشادُ البحث في التدليل على سلب أفعل التفضيل معناها, وتفريغها من محتواها التفضيلي, وصرفه إلى معانٍ أخرى يهدي إليها السياق الواردة فيه.

ثَامِنًا: رجَّح البحث معنى التفضيل في [أَفْعَلَ] في مواضع أنكر فيها المفسرون معنى المفاضلة, وترجيح البحث مستند إلى السياق, كما في قوله– جَلَّ جَلَالُهُ:﴿وَاللهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾.

تَاسِعًا: تفنيد دعوى سيبويه بأن سلب أفعل من التفضيل إذا كان الكلام خبرًا ممتنع، أما إذا كان استفهاما فذلك سائغ. فما ذهب إليه إمام النحاة مدفوع بآيات كثيرة جـــدًّا جاءت أفعلُ التفضيل فيها خبرًا, لا استفهاما.

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ

أولا: القرآن الكريم

ثانيًا: المصادر والمراجع

1- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي { ت 543هـ}- دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان- تح/ محمد عبد القادر عطا.

2- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة السكوفي المروزي الدينوري {ت 276هـ}- مكتبة السعادة- مصر- 1963م- ط4- تح/ محمد محي الدين عبد الحميد.

3- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي {ت471هـ}- دار المدني- جدة- 1412هـ=1991م- تح/ محمود محمد شاكر.

4- الإشراف في منازل الأشراف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي {ت281ه}- مكتبة الرشد- الرياض- السعودية - 1411هـ 1990م- ط1- تح/ د نجم عبد الرحمن خلف.

5- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس{ت 338هـ}- عالم الكتب- بيروت- 1409هـ- 1988م- ط3- تح/ د. زهير غازي زاهد.

6- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام, محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله {ت671هـ}- دار التراث العربي- القاهرة- 1398هـ- تح/ د. أحمد حجازي السقا.

7- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني {ت356هـ}- دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان- تح/ علي مهنا وسمير جابر.

8- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي {ت 685هـ}- تح/ محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط1- 1418ه.

9- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري {ت384هـ}- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- 1420هـ- 1999م- ط1- تح/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل- أحمد فريد المزيدي.

10- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني {ت1224هـ}- الهيئة المصرية العامة للكتاب- تح/ أحمد عبد الله القرشي رسلان.

11- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي {ت794هـ}، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الأولى- 1376هـ = 1957- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاؤه- (ثم صوَّرته دار المعرفة- بيروت- لبنان- وبنفس ترقيم الصفحات).

12- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل, أبو الوليد ابن رشد القرطبي {ت595هـ}- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 1408هـ=1988م- ط2.

13- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور{ت1284هـ)- دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس- 1997م.

14- التشريع الجنائي في الإسلام مقارنا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة {ت1373هـ}- دار الكتاب العربي- بيروت.

15- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي {ت 745هـ}- دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت- 1422هـ -2001م- ط1- تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق/ د. زكريا عبد المجيد النوقي, د. أحمد النجولي الجمل.

16- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن {ت725هـ}- دار الفكر- بيروت- لبنان- 1399هـ /1979م.

17- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي {ت367هـ}- دار الفكر- بيروت- تح/ د. محمود مطرجي.
18- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي {ت367هـ}- دار الفكر- بيروت- تح/ د. محمود مطرجي.
19- تفسير القرآن / اختصار النكت للماوردي, الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي {ت660هـ}- دار ابن حزم - بيروت - 1416هـ/ 1996م- ط1- تح/ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي.
20- تفسير القرآن {تفسير السمعاني}، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني{ت489هـ}- دار الوطن- الرياض- السعودية - 1418هـ- 1997م- ط1- تح/ ياسر بن إبراهيم, وغنيم بن عباس بن غنيم.
21- تفسير القرآن العزيز, لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين {ت 399هـ}-الفاروق الحديثة- مصر/ القاهرة- 1423هـ- 2002م- ط1- تح/ أبو عبد الله حسين بن عكاشة- محمد بن مصطفى الكنز.
22- تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني {ت211هـ}- مكتبة الرشد- الرياض-1410هـ- ط1- تح/ د. مصطفى مسلم محمد.
23- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب, فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي {ت604 هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت- 1421هـ - 2000م- ط1.
24- تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا {ت1354هـ}- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1990م.
25- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين {ت710هـ}- حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو- دار الكلم الطيب- بيروت- ط1-1419هـ = 1998م.

26- تفسير حقي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي, المولى أبو الفداء{ت1127هـ}- دار إحياء التراث العربي.
27- تفسير سفيان الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله {ت161هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت- 1403ه- ط1.
28- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي{ت150هـ}- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1424هـ - 2003م- ط1- تح/ أحمد فريد.
29- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري {ت463هـ}- وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب- 1387هـ- تح/ مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري.
30- التنبيه في الفقه الشافعي, إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي الشيرازي أبو إسحاق {ت476هـ}-عالم الكتب- بيروت- 1403هـ- ط1- تح/ عماد الدين أحمد حيدر.
31- توجيه النظر إلى أصول الأثر, طاهر الجزائري الدمشقي {ت1338هـ}- مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب- 1416هـ- 1995م- ط1- تح/ عبد الفتاح أبو غدة.
32- التوحيد لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه {ت395هـ}- دار الهدى النبوي- دار الفضيلة- مصر، وسورية- 1418هـ-2007م- ط1- تح/ د. محمد بن عبد الله الوهيبي، د. موسى بن عبد العزيز الغصن.
33- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي {ت1376هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت-1421هـ- 2000م- تح/ ابن عثيمين.
34-

ثانيًا: المصادر والمراجع:

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ

35-جامع البيان عن تأويل آي القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر{ت319هـ}- دار الفكر- بيروت- 1405هـ.

36-الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي {ت671هـ}- دار الشعب- القاهرة.

37-الجامع، معمر بن راشد الأزدي {ت هـ}- المكتب الإسلامي- بيروت- 1403هـ- ط2- تح/ حبيب الأعظمي(منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج10).

38-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي {ت 875هـ}- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت.

39-جواهر العقود، شمس الدين الأسيوطي {ت880هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت.

40-حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد, أبو زرعة ابن زنجلة {ت403هـ}- دار الرسالة- تحقيق وتعليق على حواشيه/ سعيد الأفغاني.

41-حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج, عبد الحميد الشرواني {ت1301هـ}- دار الفكر- بيروت.

42-الديباج على مسلم، عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي {ت911هـ}- دار ابن عفان- الخبر-السعودية- 1416هـ- 1996م- تح/ أبو إسحاق الحويني الأثري.

43-ديوان الأحوص- مكتبة الخانجي- القاهرة - 1411هـ-1990م- ط2- تح/ د. عادل سليمان جمال.

44-ديوان الإمام الشافعي- دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت- 1416هـ- 1995م- تح/ د. عمر فاروق الطباع.

45-ديوان الشنفرى، عمرو بن براق الملقب بالشنفرى- دار الكتاب العربي- بيروت- 1417هـ-1996م- ط2- تح/ د. إميل بديع يعقوب.
46-ديوان حسان بن ثابت {ت]- دار صادر- بيروت- 2006م- تح/ د. وليد عرفات.
47-ديوان ذي الرمة، ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي- دار المعرفة- بيروت- 1427هـ-2006م- ط1- تح/ عبد الرحمن المصطاوي.
48-الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني {ت542هـ}- دار الثقافة- بيروت- 1417هـ- 1997م- تح/ إحسان عباس.
49-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلَّامة الألوسي البغدادي {ت1270هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
50-روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي{ ت620هـ}- جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض-1399هـ- ط2- تح/ د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد.
51-سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني {ت275هـ}- دار الفكر- بيروت- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.
52-شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى, منصور بن يونس بن إدريس البهوتي {ت1051هـ}-عالم الكتب- بيروت- 1996م- ط2.
53-صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي {ت756هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت- 1392هـ- ط2.
54-طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي{ت806هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت- 2000م- ط1- تح/ عبد القادر محمد علي.

55- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني {ت 855هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
56- العين, الخليل بن أحمد الفراهيدي {ت175هـ}- دار ومكتبة الهلال- تح/ د مهدي المخزومي, د إبراهيم السامرائي.
57- غريب الحديث, إبراهيم بن إسحاق الحربي {ت285هـ}-جامعة أم القرى- مكة المكرمة- 1405هـ- ط1- تح/ د. سليمان إبراهيم محمد العايد.
58- غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني {ت 330هـ }-دار قتيبة-1416هـ- 1995م- تح/ محمد أديب عبد الواحد جمران.
59-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي {ت852هـ}- دار المعرفة- بيروت- تح/ محب الدين الخطيب.
60-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني {ت1250هـ}- دار الفكر- بيروت.
61- الفريد في إعراب القرآن المجيد, حسين بن أبي العز رشيد الهمداني{ت643هـ}-دار الثقافة- الدوحة-تح/ فؤاد علي مخيمر, فهمي حسن النمر.
62-فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي{ت224هـ}- دار ابن كثير-دمشق-تح/ مروان العطية, ومحسن خرابة, وفاء تقي الدين.
63- الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب, حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر التميمي الحنبلي{ت1225هـ}- دار العاصمة- الرياض- 1407هـ- ط1- تح/ عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم.
64- القرآن الكريم، النحاس {ت 338هـ}- جامعة أم القرى- مكة المكرمة - 1409هـ- ط1- تح/ محمد علي الصابوني.
65- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد {ت620هـ}- المكتب الاسلامي- بيروت.

66-كتاب سِيبَوَيْهِ، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سِيبَوَيْهِ {ت180هـ}- دار الجيل- بيروت- ط1- تح/ عبد السلام هارون.
67-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي- دار إحياء التراث العربي - بيروت- تح/ عبد الرزاق المهدي.
68-كشف المشكل من حديث الصحيحين, أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي {ت597هـ}- دار الوطن - الرياض- 1418هـ= 1997م- تح/ علي حسين البواب.
69-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق {ت427هـ}- تح/ الإمام أبي محمد بن عاشور- مراجعة وتدقيق: الأستاذ/ نظير الساعدي- دار إحياء التراث العربي- بيروت - لبنان- الأولى-1422هـ = 2002م.
70-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني {ت880هـ}- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان- ط1-1419 هـ = 1998م- تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ علي محمد معوض.
71-لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري {ت 711هـ}- دار صادر- بيروت- ط1.
72-لطائف الإشارات، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي {ت465هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت /لبنان - 1420هـ-2000م- ط1- تح/ عبد اللطيف حسن عبد الرحمن.
73-مجاز القرآن, أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي- مكتبة الخانجي - القاهرة - 1954م- ط1- تح/ د. محمد فؤاد سزكين.
74-مجالس ثعلب, أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب{ت291هـ}- دار المعارف-ط3-1389هـ=1969م- تح/ عبدالسلام هارون.

75-مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري {ت518هـ}- دار المعرفة- بيروت- تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد.
76-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي {ت 458هـ}- دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م- ط1- تح/ عبد الحميد هنداوي.
77-المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد {ت456هـ} دار الآفاق الجديدة- بيروت- تح/ لجنة إحياء التراث العربي.
78-المستشرقون والعربية الكلاسيكية من خلال قضية الإعراب, د. نجاة عبد الرحيم اليازجي- فيولوجي- كلية الألسن- جامعة عين شمس- العدد XLV- يناير 2006م.
79-المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد {ت505هـ}-دار الكتب العلمية- بيروت- 1413ه- ط1- تح/ محمد عبد السلام عبد الشافي.
80-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني {ت241هـ}- مؤسسة قرطبة- مصر.
81-المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري {ت261هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.
82-المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري {ت261هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.
83-مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي{ت437هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت - 1405هـ- ط2-، تح/ د. حاتم الضامن.

84-مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي{ت437هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت – 1405هـ- ط2-، تح/ د. حاتم الضامن.
85-مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى, مصطفى السيوطي الرحيباني {ت1243هـ}- المكتب الإسلامي- دمشق-1961م.
86-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد {ت502هـ }- دار المعرفة- لبنان- تح/ محمد سيد كيلاني.
87-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد {ت502هـ }- دار المعرفة- لبنان- تح/ محمد سيد كيلاني.
88-المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس، المعروف بالمبرد {ت285هـ}- تح/ محمد عبد الخالق عظيمة-عالم الكتب- بيروت.
89-مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني{ت1367هـ}- دار الفكر- لبنان- 1416هـ- 1996م- ط1.
90-المنصف لابن جني{ت392هـ}, شرح كتاب التصريف؛ لأبي عثمان المازني- دار إحياء التراث القديم- وزارة المعارف العمومية- القاهرة- 1373هـ-1954م- ط1- تح/ إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين.
91-الموافقات في أصول الفقه, إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي {ت790ه}- دار المعرفة- بيروت- تح/ عبد الله دراز.
92-موسوعة أقوال الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني [ت385هـ]- عالم الكتب- تح/ د. محمد مهدي المسلمي, ومحمود محمد خليل وآخرون.
93-موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي {ت179هـ}- دار إحياء التراث العربي- مصر- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.

94- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي {ت597هـ}- مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - 1404هـ = 1984م- ط1- تح/ محمد عبد الكريم كاظم الراضي.

95- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي {ت855هـ }- دار الكتب العلمية- بيروت- 1415هـ= 1995م- تح/ عبد الرزاق غالب المهدي.

96- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري {ت 450هـ }- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- تح/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم.

97- الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي{ت437هـ}- مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الشارقة - الإمارات العربية - 1429 هـ - 2008 م- ط1- تح/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ.د/ الشاهد البوشيخي.